

الدكتور حسن صعب

مستشار لبنان الثقافي في اميركا الشمالية
استاذ محاضر سابقاً في علم السياسة في الجامعة اللبنانية وجامعة بيروت الاميركية

مقدّمة لدراسة علم السيّاسة

منشورات المكتب التجاري - بيروت

التصميم الفني للفنان اسماعيل شموط

الطبعة الاولى — تموز (يوليو) ١٩٦١

مقدمة

يتألف هذا الكتيب من قسمين :
القسم الاول منهجي جامعي يشمل مجموعة المحاضرات التي بدأت بالقائها عام ١٩٦١ على طلاب معهد العلوم السياسية والاقتصادية في الجامعة اللبنانية ، والقسم الثاني يشمل مجموعة دراسات علمية سياسية.

وكان من واجبي أن اكمل القسم الاول ، وأن أتناول فيه بالتفصيل علاقة علم السياسة بالعلوم الاخرى، ومدى علميته، وأساليب البحث العلمي المعتمدة فيه. ولكن اضطراري لتوقيف المحاضرات لاستلام عملي الجديد في واشنطن

حال دون ذلك . وآمل أن يتاح
لي استدراك هذا النقص في وقت
غير بعيد ، كما آمل أن يكون في
حرصي على وضع هذه المحاضرات
وهذه الدراسات في متناول طلاب
علم السياسة الجامعيين وكل معنيّ
بالسياسة ، ما يشفع بكل ما فيها
من ثغرات .

بيروت في ١٥ نيسان ١٩٦١

حسن صعب

القسم الأوّل

استهلالٌ منهجي

الفصل الأول

تجاوز المسلّمات إلى الحقائق

نستهدف في هذه الفصول محاولة بيان كيفية مقاربة السياسة منهجياً كعلم **وكفلسفة وكرسالة** . ويفترض فينا في هذا البحث المنهجي الجامعي أن نقتصر على التعرف على كيفية دراسة السياسة كعلم او كفلسفة ، ولكننا نتجاوز هنا هذا الافتراض ، لاننا إذا التزمنا به ، ظلت الدراسة في نظرنا بتراء .

ولا يهون هذا التجاوز من حرصنا على أن تقوم السياسة كعلم على أسس موضوعية صرفة . وسنرى فيما بعد إذا كانت هذه المنهجة الموضوعية للسياسة ممكنة أم لا . ولكننا نجزم منذ الآن ، أن من متطلبات المنهجة الموضوعية

للعلوم الاجتماعية وفي طليعتها علم السياسة ، ربطها ربطاً متصلاً بعملية تقييم لنتائج البحث العلمي الاستقرائي وتأليف بين هذه النتائج . وهذه العملية هي ما نعنيه بالسياسة **كفلسفة** . ثم ان العلوم الاجتماعية لا تستهدف تفسير وجود الانسان فحسب بل مساعدته على تحقيق غايات هذا الوجود ، ولذلك نطمح لأن يتقدم البحث العلمي السياسي ، ولأن ينمو التفكير الفلسفي السياسي ، بحيث تصبح نتائج الاول وحقائق الثاني قوام السياسة التطبيقية ، ومادة عمل رجل الدولة، أي ، بحيث تقدم المحتوى النظري الحي للرسالة السياسية . فيكون بذلك الفكر السياسي والفعل السياسي وحدة حياتية ، تحقق الغاية الاخيرة ، التي تشدد عليها اليوم احدث المدارس العلمية السياسية والاجتماعية ، وهي تحسين مستوى السلوك الانساني بصورة عامة ، والسلوك الاجتماعي والسياسي بصورة خاصة (١)

---

١) تراجع حول العلاقة بين السياسة كعلم وكفلسفة وكسلوك الكتب التالية :

Croce, Benedetto : Politics and Morals; London, 1946.

Duverger, Maurice : Methodes de la Science Politique, Paris, 1959. ص: ٥٣ وص: ٩٢

Easton, David : The Political System, New York ص: ٣٠٧ – ٣٢١ .

Lipson, Leslie : The Great Issues, New Jersey, 1957. الطبعة الاولى ، ص : ٧٠ – ٩٧

ونجد أنفسنا هنا في حقل وعر من الدراسة . فثقافتنا العربية الحديثة لم تعرف بعد التمييز الواضح بين السياسة كعلم وكفلسفة وكرسالة . وثقافتنا العربية الموروثة غلب عليها النظر للسياسة كعلم معياري اي كفلسفة . وما نقتبسه من الثقافات الاجنبية مضطرب النظرة الى السياسة . وتتراوح هذه النظرة بين التركيز الدقيق على علمية السياسة ووقائعيتها في الولايات المتحدة ، وبين اعتبارها جزءاً من الاقتصاد الاجتماعي في الاتحاد السوفياتي . ولم يغلب على البحث السياسي الحديث التمييز المشروع بين السياسة كعلم وكفلسفة وكرسالة فحسب ، بل بلغ هذا التمييز

=Merriam, Charles : New Aspects of Politics, Chicago, 1931 ص: ١ – ٢٣

Parsons, Talcott : Some Highlits of a General Theory of Action, Approaches to the Study of Politics, Roland Young, Editor, Evanston, 1958.
ص: ٢٨٢ – ٣٠٥ .

Robson, W. A. : The University Teaching of Social Sciences, Political Science, Unesco, 1954.
ص : ٥١

Truman, David B. : The Impact on Political Science of the Revolution in the Behavioral Sciences, Research Frontiers in Politics and Government, Brookings lectures Washington, 1955.
ص : ٣٠٢–٢٣٣

Vogelin, Eric : The New Science of Politics, Chicago, 1952. ص : ١–٢٧

في كثير من الحالات حد الفصل بينها ، بحيث يصبح العالم السياسي في واد ، والواقع السياسي الحياتي في واد آخر . وتظل الدراسات العلمية والفلسفية السياسية على هامش الحياة السياسية . والمفروض فيها أن تكتشفها لتنقدها وتقومها وتحسنها . ويبقى الفكر وراء الواقع متخلفاً عنه ، وهو مدعو لأن يكون أمامه وهاديه أي لأن يسبقه . لأن الفكر الحقيقي إن هو الا واقعنا الحياتي الافضل . وهو القائد المنشود لواقعنا العملي في سيره الحركي نحو الافضل .

ان على كل جيل أن يقوم بعملية اعادة نظر بالمفاهيم السياسية العلمية والفلسفية والتطبيقية ، التي سلمت بها الأجيال السالفة . ودارس علم السياسة العربي يقوم بهذه العملية في جو تسود فيه النزعة الى العلمية الموضوعية ، كما تسود الرغبة في أن تنتصر هذه العلمية في العلوم الاجتماعية بقدر ما انتصرت في العلوم الطبيعية . ويراود النفوس الامل بأن يؤدي هذا الانتصار لتأمين سيادة الانسان على نفسه ومجتمعه ، كما وفرت له العلوم الطبيعية السيادة على الطبيعة .

ويواجه هذا الوضع دارس السياسة العربي بتحديين رئيسيين . الاول هو تحدي خلو ثقافته من النهج العلمي

السياسي بمعناه الحديث ، والثاني تحدي حداثة علم السياسة في الثقافة المقتبسة والهوة القائمة فيه بين الواقع النظري والواقع العملي . فيتوجب عليه أن يجابه التحديين بروح علمية نقادة وخلاقة تمكنه من اعادة النظر في كل ما ورث من مفاهيم سياسية ، كما تمكنه من الاستزادة مما يغنيه به التراث المقتبس من هذه المفاهيم بدون أن يتوقف عندها . فقد عملنا طويلاً كمقلدين ، وكمترجمين ، وكنقلة . وقد آن لنا أن نفكر ونعمل كمبدعين . ولئن تعذر علينا حتى الآن المشاركة الخلاقة في العلوم الطبيعية لنقص التجهيز الآلي اللازم ، فلا عذر لنا في التخلف عنها في العلوم الاجتماعية والسياسية ، لأن اجهزة البحث اللازمة لها هي قبل كل شيء في عقولنا ونفوسنا .

ويبدو لنا أن التراث العلمي والفلسفي السياسي الذي نتناوله اليوم هو بصورة عامة تراث مسلّمات اكثر مما هو تراث حقائق . فأكثر مواده وأجزائه نشأت ونمت داخل حدود حضارية ودينية وقومية معينة (١) فعكست مفاهيمه على الاغلب نظرات ذاتية اكثر مما احتوت حقائق موضوعية . والتجربة السياسية هي بطبعها اقرب التجارب الى التأثرية الذاتية . انها مسلّمات استهدفت

1) Salvadori, Massimo : La Science Politique Contemporaine, Unesco, 1950. ص : ١٠ .

لدى اليونان اكثر ما استهدفت تكريس نظام الدولة المدينة . واستهدفت لدى الرومان تكريس القانون الطبيعي . واستهدفت لدى العرب تزكية نظام الخلافة . واستهدفت في اوروبا القرون الوسطى الدفاع عن البابا او عن الامبراطور . واستهدفت في اوروبا العصور الحديثة تفسيراً أو تعزيز الانظمة التي نشأت في ظلها ، سواء اكانت ديكتاتورية او ديموقراطية . وقلما عرفت البحث الحقيقي في الانسان السياسي . وهي معذورة في هذا بعض الشيء ، لأن الانسان السياسي لم تنجل معالمه العامة انجلاءها منذ مطلع النصف الثاني من القرن العشرين في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية . فهي الفترة التي أخذ فيها تحرر الانسان السياسي يصبح حقيقة حية . وهي الفترة التي تواصلت فيها الانسانية لحد يمكن الباحث من معرفة حقيقة واقع الانسان السياسي انّى كان مكانه من العالم . وأصبح بالامكان توفر معلومات انسانية عن السلوك السياسي ، لا معلومات بريطانية او اميركية او فرنسية او روسية تؤخذ على علاتها على أنها معلومات انسانية . ولذلك أصبح بامكان البحث العلمي السياسي أن يتجاوز الابعاد الحضارية والدينية والقومية التي حدته في الماضي لينطلق نحو ابعاد انسانية . فانفتحت أمام البحث العلمي السياسي الحقيقي آفاق جديدة علينا نحن ان نلجها قبل سوانا باقدام وتواضع وتجرد وإحاطة شاملة . ويحسن بنا أن لا نقع فيما وقع فيه غيرنا ، فنحد

فكرنا السياسي بمبررات وجودنا الدينية او القومية أو العقائدية . ان علم السياسة هو علم الانسان الاول . لأن الانسان هو الكائن السياسي الوحيد والفريد . ومهمتنا نحن اليوم أن لا نجعل منه علم العربي او البريطاني او السوفياتي او الهندي ، بل علم الانسان بالقوة وبالفعل .

وهذه المهمة شاقة وعسيرة ولكنها رائعة . إنها تعني فتحاً جديداً في تفكيرنا المعاصر . ونحن بحاجة لتحقيق هذا الفتح الى التحرر من بعض العقد المرضية التي نقارب بها دراسة السياسة . فنحن نقارب هذه الدراسة بينما تعصف بنا تساؤلات ممضة عن حقيقة السياسة . او يمكن بالفعل أن تكون علماً ؟ وما هي فائدة هذا العلم ؟ وما هي جدوى التفلسف السياسي ؟ وأي صحة للحديث عن رسالة السياسة ؟ وهل هي اكثر من حرفة قبيحة يكتسبها الانسان بخبرة اكثر ما فيها منكر أو مستهجن ؟

اننا نرجو أن نعطي الأجوبة على هذه الاسئلة في الفصول المقبلة . ولكننا نرى أن لا ندخل البحث قبل التحذير من تناقض اساسي يعتري نظرتنا الى السياسة . فنحن نردد مع ارسطو منذ اكثر من ألفي عام ، بأن الانسان حيوان سياسي ، ونعلن في نفس الوقت بأن اسوأ ما يمكن أن يفكر به أو ان يقوم به هو السياسة .

وقد اورد كتاب « سياسات عام ١٩٦٠ » النعوت التي توصم بها عادة السياسة في اميركا ، فاذا هي : « وسخة ، رخيصة ، مبتذلة ، وصولية ، جشعة ، اهوائية ، حزبية .. الخ .. » (١)

وكلنا يذكر قول الامام محمد عبده : ما دخلت السياسة شيئاً إلا وأفسدته . فاذا كانت السياسة خاصة الانسان الرئيسية ، وأبرز وأشمل فعالياته ، وكانت في نفس الوقت اسوأ فعالياته ، فأي انسان بل أي كائن هو هذا الانسان الذي نتحدث عنه ؟

إن هذه النظرة للسياسة يمكن أن تنقد اولاً على الصعيد التاريخي . فالسياسة والسياسيون لم يعيثوا الفساد في مجتمعاتهم فحسب ، بل أن بعضهم خلقها خلقاً كيانياً ونظامياً وحضارياً جديداً . ولكن سلوك المفسدين منهم طغى على تفكيرنا ، فأفسد علينا مفهومنا للسياسة ، ان لم يفسد علينا مفهومنا للانسان . كما أن بعض المفكرين الذين فلسفوا هذا السلوك ، وصوروه على أنه ماهية السياسة التي لا تتغير ، وبعض المفكرين الذين تبرموا به أسهموا في عملية التشويه هذه .

1) Politic s 1960, Ed. by Francis M. Carney and H. Frank Way JR, Wadsworth Publishing Company, Inc, San Francisco, 1960. ص: ٥ .

ويمكن نقد هذه النظرة للسياسة على الصعيدين النفسي والاجتماعي ايضاً . فالذين يعتنقونها يتصورون طبيعة فاسدة ثابتة للانسان لا تتغير بتغير الزمان والمكان ، أو بتغير الظروف والأحوال. فالانسان عند مكيافيلي سيىء (١)، ولا وازع لسوئه الا سلطة الحاكم . وهذا الوازع خير في حد ذاته لأنه يقي الانسان شر نفسه . ولذلك يسوغ للقيم على هذا الخير أي لمتولي السلطة أن يرتكب كل قبيح لتثبيت سلطته . والانسان المتروك بدون حاكم يقتل أخاه الانسان . ولذلك يكاد يجيز الفيلسوف الانكليزي هوبز (٢) للحاكم أن يفعل ما يشاء ما دام هو الحائل بسلطته دون هذا التردي العدواني . وهذا تبرير فلسفي للفساد السياسي حمله الينا الفكر الاوروبي منذ بدأ العلم السياسي في القرن السادس عشر يستقل في اوروبا عن الدين والاخلاق .

ولم يبرز عندنا مثل هذا التبرير الفلسفي أو العلمي لشرّية السياسة . وليس ذلك لأنه ليس في سياساتنا أو انظمتنا شرية ، بل لأن فكرنا السياسي الموروث او الحديث ، ما يزال معيارياً اكثر مما هو وصفي . وفكرنا السياسي

1) Allen, J. W. : The History of Political Thought in the Sixteenth Century, London, 1941.
الطبعة الثانية، القسم الرابع ، ص: ٤٤٥–٤٩٥ .

2) Hobbes, Thomas, Leviathan, London, 1952.

الموروث لم يستقل استقلالاً تاماً عن علوم الكلام او الفقه أو الاخلاق او الفلسفة او علم العمران . وكثيراً مـا نجنح مع نزعة التقليد الى المباهاة بأن تراثنا لم يخل من مكيافيلي عربي . فنشبه الوزير الكامل ابي القاسم الحسين ابن علي المغربي في مؤلفه : « كتاب في السياسة »(١) بمكيافيلي . ونشبه به حيناً آخر ابن خلدون في مقدمته . ولكن ابا القاسم يعرف السياسات في مستهل كتابه بأنها ثلاث : سياسة السلطان لنفسه . وسياسته لخاصته . والثالثة لرعيته . والسائس الفاضل عنده « انما يصلح نفسه اولاً . ثم يصلح بسياستها خاصته ، وما يحملها عليه من الآداب الصالحة لرعيته . فينشأ الصلاح على تدريج ، وتسود الاستقامة على تدريج » (٢) . وابن خلدون هو اقرب لتصحيح المفهوم المكيافيلي للسياسة وللانسان حين يبين في مقدمته « .. ان الانسان اقرب الى خلال الخير من خلال الشر بأصل فطرته وقوته الناطقة العاقلة .. فاذن خلال الخير فيه هي التي تناسب السياسة والملك ، اذ الخير هو المناسب للسياسة » (٣) . واذا راجعنا القواميس

---

١) الوزير الكامل ابي القاسم الحسين بن علي المغربي، كتاب في السياسة : تحقيق ونشر سامي الدهان ، المعهد الفرنسي بدمشق للدراسات العربية دمشق ١٩٤٨ .

٢) المصدر نفسه : ص ٥٦ .

٣) عبد الرحمن ابن خلدون المغربي ، المقدمة ، الفصل العشرون ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ١٩٥٦ ، ص ٢٥٥ .

العربية الموسوعية وجدناها تعرف السياسة بأنها « الاضطلاع بالأمر بما يصلحه . »

ويعني هذا أن أبرز مفكرينا الذين تعرضوا لموضوعات السياسة لم يقعوا في الخطأ التعميمي الذي وقع فيه مكيافيلي وأتباع مدرسته في الغرب . فرأوا وجهها الشرّي كما رأوا وجهها الخير . فوجدوا في اختلافها وتنوعها قابلية طبيعة الانسان للخير والشر ، وقابلية السياسة للاثنين . فلم يكن تحبيذهم للخير أو الفضيلة من قبيل حضهم على ما يجب ان يكون فحسب ، بل ومن قبيل ملاحظتهم الموضوعية لما يمكن أن يكون . ولئن غلب الاهتمام بما يجب أن تكون عليه السياسة على اكثر مفكرينا ، الا أنه لم يطغ على مفكرنا الوضعي ابن خلدون . ومع ذلك تصور السياسة والملك في كينونتهما الحقيقية تنافساً في الخير لا في الشر .

ونأمل أن نتطرق لمفاهيم الخير والشر من حيث هي ومن حيث علاقتها بالسياسة حينما نبلغ الحديث عن علاقة علم السياسة بعلم الاخلاق ، كما نأمل أن نتناول علاقة مفهوم الانسان بالمفاهيم السياسية حين نعالج علاقة علم السياسة بعلم النفس . ونكتفي بأن نلاحظ الآن بأنه اذا غلبت على الفكر المكيافيلي الاوروبي الصورة السوداء للسياسة كما غلبت على مفهومنا الشعبي لها ، فما ذلك

إلا لأن اكثرية الحكام الذين عرفنا في القرون الاخيرة ، غلبت عليهم الشرّية السياسية وسيلة وغاية . فأصبحت السياسة عندنا ايضاً كما وصفت في اميركا وكما وصفها محمد عبده مرادفة للفساد والمراوغة والرياء والخداع والكذب ، وبات مقياس السياسي الناجح عندنا تحليه بهذه الرذائل ، وعنوان السياسي الفاشل تخليه عنها .

وهذه نظرة للسياسة تكاد تلتقي فيها تجربة الانسان العادي لا في بلادنا او في اميركا فحسب ، بل في كل مكان مع تجربة مكيافيلي . ولو استعرضنا أحوال مدينة مكيافيلي فلورنسا في الوقت الذي كتب فيه كتاب الامير ، لوجدنا أن الفساد كان مستشرياً فيها استشراء مريعاً . وموضوعية مكيافيلي كما بين بحق العالم الفرنسي Duverger دوفرجيه (١) هي مظهر خادع اكثر مما هي حقيقة ، لأنه كان متأثراً بحالة مدينته وبحالته الشخصية .

ولو تعمقنا حالة الانسان العادي في ظل اكثر ما عرف حتّى الآن من انظمة سياسية ، لما وجدناها حالة سعيدة مرضية . فالحكم على السياسة بالفساد هو اقرب الى الحكم على أحوال سياسية معينة بالفساد منه الى حكم علمي صحيح على الانسان السياسي او الانسان من حيث

---

١) نفس المرجع الذي سبق ذكره، ص: ٣٦ Duverger, Maurice

هو انسان بالفساد .

فأكثر الأحوال السياسية التي عرف الانسان حتّى الآن أحوال أفراد أو اقليات استبدوا بالجماعات وسخروها لمآرب خاصة ، وأكثر السياسيين الذين اختبرنا استباحوا القتل والكذب والغش والخداع والمراوغة . وأكثر السياسات التي عانينا اقترنت بها المجازر والانقلابات والاغتيالات والاضطهادات والمؤامرات والحروب والثورات . انها سياسات هدر الطاقات كما يسميها العالم الاميركي مريّام Merriam . ويعتبر أن أهم بوادر هذا الهدر « الحرب والثورات والتكيف غير الكامل للافراد والطبقات . » (١)

ولكن بعض الشعوب توصلت ولو في علاقاتها السياسية الداخلية الى تدارك بعض مظاهر هذا الهدر ، فالبريطانيون مثلاً ما يزالون منذ نهاية القرن السابع عشر يطورون نظامهم وقوانينهم ، ويغيرون حكوماتهم ومجالسهم تغييراً سلمياً واقناعياً بدون الوقوع في ثورات أو انقلابات أو اغتيالات . ويعني هذا أن تغيير ظروف وأحوال الانسان يؤدي الى تغيير سلوكه السياسي . ومهما شددنا على أن التجربة البريطانية هي تجربة فريدة املتها ظروف خاصة ، إلا أنها تجربة انسانية تعزز النظرة الحركية لا السكونية

---

١) نفس المرجع الذي سبق ذكره ، المقدمة. Merriam, Charles

للسلوك الانساني .

ثم ان التاريخ شهد قادة مسؤولين، وان يكونوا قلائل ، لم يقتلوا ولم يكذبوا ولم يخادعوا ، أو رفضوا التسليم بحتمية القتل والكذب والخداع . ولكننا تعودنا أن نرفع هؤلاء فوق مرتبة الانسان ، وأن ندعوهم رسلاً او انبياء أو قديسين او اولياء . فلماذا لا يكون هؤلاء هم النموذج للانسان الحقيقي ، بينما يكون غيرهم نموذج الانسان الذي لم تكتمل انسانيته بعد ؟ وما دام قد وجد بشر من هذا الطراز ، فلماذا نحكم على النوع الانساني من خلال ادنى ما فيه بدل ان نحكم عليه من خلال اسمى ما فيه ؟ وما دام الواقع أظهر قابلية الفضيلة ولو عند اقلية من البشر ، فأي علم هو هذا العلم الذي يأخذ بجزء من الواقع ويطرح جانباً جزء آخر منه ؟ وأي علم هو هذا الذي يسلم بأن أحوال الانسان الفاسدة ووسائله او غاياته السيئة هي أحواله أو وسائله وغاياته الطبيعية ؟ بل اي علم هو هذا الذي يدعي بأنه اكتشف نفس الانسان وكونه اكتشافاً كاملاً ؟ ان ما لا يزال يجهله الانسان من نفسه وكونه هو أوسع بكثير مما عرفه منهما . ومهما بدت لنا التجربة الانسانية طويلة الأمد التاريخي ، فانها ما تزال يافعة بمقياس تطور الانسان النفسي ، وعلى ضوء فهمنا لقوانين هذا التطور .

والنظرة السكونية للانسان التي بنيت عليها احكام مكيافيلي السياسية ، بالرغم من الخدمة المنهجية الكبرى التي أدتها لعلم السياسة ، هي اقرب الى الابتسار منها الى العلم . وهي نظرة تتناولها النظريات النفسية والاجتماعية الحديثة كما تتناولها الماركسية بنقد حاد . ومفكرنا ابن خلدون الذي رأى امكان الصلاح والفساد تبعاً لقابلية الانسان للخير والشر وفقاً للاحوال السائدة هو اقرب الى النهج العلمي من مكيافيلي الذي حكم على الانسان حكماً مطلقاً بالفساد والشر .

ولا يعني في تبرير النظرة الميكافيلية التمييز الذي يوضع عادة بين وسائل السياسة وغاياتها ، ويؤدي الى تبرير شرية الوسيلة بخيرية الغاية . فالاستقراء التاريخي الصحيح لا يدل على أن جميع وسائل السياسة التي اصطنعت كانت سيئة . فلماذا نقدم تبرير الوسائل السيئة على ملاحظة الوسائل غير السيئة ؟ وما هو الحد الصحيح الفارق بين الوسيلة والغاية ؟ وما هو معيار الحكم على طبيعة كل منهما وحقيقتها ؟ فما لم يكن لدينا أجوبة علمية محققة على هذه الأسئلة ، فان تسليمنا بالنظرة الميكافيلية يكون اقرب الى الاخذ بالافكار المبتسرة منه الى الاعتصام بالعلم .

ولذلك يجب أن يكون منطلق درسنا للسياسة كعلم

وكفلسفة وكرسالة تحرير عقلنا من الافكار المبتسرة والمسبقة الشائعة عنها ، واعادة النظر في كل ما سلمنا به عنها حتى الآن ، آملين أن يؤدي بنا مثل هذا الجهد العلمي الفكري الحر الى تجاوز المسلّمات الى الحقائق .

الفصل الثاني

من العلوم السياسية إلى علم السياسة

نشهد هذا التراوح بين الاستعمال المفرد والجمع في النهضة العربية الحديثة اول ما نشهده في كتاب أصدره مصطفى صبري عام ١٩١٠ وسماه « مبادىء العلوم السياسية والدستورية »(١) وكتاب أصدره سليم عبد الاحد عن دار الهلال سنة ١٩١٥ وسماه : « مبادىء علم السياسة » ويذكر عبد الاحد أنه نقل الكتاب بتصرف كحلقة اولى في « سلسلة من خيرة الكتب التي يرجع اليها في العلوم الحديثة كالاجتماع والاقتصاد والسياسة والعلوم النفسية والفلسفة والطبيعة »(٢)

وتعددت منذ ذلك الحين الكتب التي صدرت بصورة

خاصة في مصر في موضوعات علمية سياسية ، وكان
آخر ما صدر منها كتاب للدكتور بطرس غالي والدكتور
محمود خيري عيسى « المدخل في علم السياسة » (٣)

وتوجد في العالم العربي اليوم ست طرق رئيسية لدراسة
السياسة : الطريقة السلفية التي تعتبر امتداداً للنهجين
الكلامي أو الفقهي في دراسة موضوع الامامة أو الخلافة
او الدولة وفقاً للنظريات الاسلامية للحكم . وأطرف
ما صدر في هذا الحقل دراسة الشيخ علي عبد الرازق :
الاسلام واصول الحكم (٤) . والطريقة الثانية الخلدونية
القائمة على نشدان العلل الطبيعية لنشوء الدول ونموّها
وزوالها . وهي امتداد لمنهج مفكرنا العبقري ابن خلدون
في المقدمة . وقد حاول اتباعها خير الدبن باشا التونسي
في كتابه : **اقوم المسالك في معرفة احوال الممالك** (٥)
كما حاول اتباعها جرجي زيدان في مجموعة دراسات
للدولة نشرها في الهلال (٦). والطريقة الثالثة هي الطريقة
الحقوقية الدستورية المقتبسة عن مناهج الدراسات الاوروبية ،
والتي تعتبر دراسة السياسة جزءاً من دراسة الحقوق الدستورية .
وهي الطريقة التي يتبعها اكثر اساتذة القانون الدستوري
في جامعات القاهرة وبيروت ودمشق وبغداد وتونس .
والطريقة الرابعة هي الطريقة العلمية السياسية التي تعتبر
السياسة علماً قائماً بذاته . ويظهر أن سليم عبد الاحد

شق هذه الطريق . وكان أول من تابعه فيها اساتذة العلوم
السياسية في الجامعات المصرية كالدكتور احمد سويلم العمري
وغيره (٧) ويتبعها ايضاً بعض اساتذة الجامعات العربية
الاخرى . كما تعتمد في الرسائل التي يقدمها الطلاب
العرب لنيل شهادة الاستاذية او الدكتوراه في العلوم
السياسية ، سواء اتقدموا بها لجامعات بلادهم أو لجامعات
اجنبية . ولكن اكثر هذه الرسائل لم ينشر بعد . وما
كتب منها باللغات الاجنبية لم يترجم الى العربية . ولذلك
يصح القول بأن أغلب الابحاث التي اعتمدت هذه الطريق
ابحاث جامعية مدرسية . وأصحابها رواد هذه الطريقة
في البحث ، وان خلت ابحاثهم من أي اسهام مبتكر في
تقدم البحث العلمي السياسي او النظريات العلمية السياسية .
وقد تجاوز الكواكبي النهج المدرسي في كتابه « طبائع
الاستبداد » (٨) وقصد منه الدراسة العلمية المبتكرة لخصائص
الحكم الاستبدادي وعواقبه . وقد عرّف علم السياسة
في هذا الكتاب بأنه « ادارة الشؤون المشتركة بمقتضى
الحكمة » . وأول مباحثه في نظر الكواكبي يجب أن
يكون الاستبداد لانه « التصرف في الشؤون المشتركة
بمقتضى الهوى » (٩) ولكننا ما نزال بحاجة للدرس الدقيق
لنصيبه من الكتاب ، ونصيب العالم الايطالي القيري الذي
نقله عنه . وتجاوز فرنسيس مراش ايضاً النهج المدرسي
الى محاولة نسج مدينة فاضلة وفقاً للنهج الافلاطوني وذلك

في كتابه: **غابة الحق**(١٠). والطريق الخامسة هي طريق الدراسة المنهجية التاريخية للنظريات والنظم السياسية الاسلامية . وقد سبق اليها المستشرقون ، وتابعهم فيها المؤلفون العرب (١١) والطريقة السادسة هي محاولة اعتماد المنهج العلمي في الدراسات الايديولوجية القومية والاشتراكية والشيوعية . وتلتقي فيها موضوعات نشوء الامم وأوضاعها الاجتماعية وأنظمتها الاقتصادية والسياسية . وهي دراسات معيارية والتزامية اكثر مما هي دراسات وصفية . ولذلك يمكن اعتبار انتاجها مشتركاً بين الفلسفة وعلوم السياسة والاجتماع والتاريخ والجغرافيا . وهي اليوم من أوفر طرق الدراسة السياسية انتاجاً .

هذا هو باختصار وضع الدراسات السياسية العربية الراهن من حيث طرقها وموضوعاتها الرئيسية . ويشترك معظمها من حيث الضعف المنهجي والافتقار الى الابتكار . فما تزال تدور كلها في فلك الدراسات السياسية العربية الموروثة او الدراسات السياسية المقتبسة . وينطبق هذا الوصف على الدراسات السياسية التي تلقى اليوم على منابر الجامعات العربية بعد أن تعززت فيها الدراسات السياسية ، وان لم تستقل اقسامها كل الاستقلال بعد . فقسم الدراسات السياسية والادارة العامة في جامعة بيروت الاميركية هو جزء من كلية الآداب والعلوم . ومعهد العلوم السياسية

والاقتصادية في الجامعة اللبنانية وجامعة القديس يوسف هو جزء من كلية الحقوق . وتدريس العلوم السياسية في كلية بيروت للبنات هو جزء من التدريس في دائرة التاريخ (١٢). ولعل القاهرة هي اول عاصمة عربية شهدت في هذا العام ولادة كلية مستقلة في جامعتها للعلوم السياسية والاقتصادية . واكثر انظمة معاهد تدريس العلوم السياسية في بيروت مقتبس عما كان عليه هذا التدريس في جامعات اوروبا او اميركا قبل الحرب العالمية الثانية . وقد احرزت معاهد هذه العلوم الاوروبية والاميركية بعد الحرب من الاستقلال الذاتي ما لم تحصل عليه معاهدنا بعد .

وما دمنا ما نزال ننهج نهج اسلافنا أو اساتذتنا الاوروبيين والاميركيين او السوفيات في دراسة السياسة وتدريسها ، فيحسن بنا أن نستعرض اولاً نظرة اولئك الاسلاف وهؤلاء الاساتذة الى دراسة السياسة ، وكيف تطورت عندهم من علوم سياسية بالجمع الى علم سياسة بالمفرد .

ان أقدم ما عثرنا عليه في العربية من استعمال لكلمة السياسة هو في بيت شعر للشاعرة الجاهلية الخنساء تصف فيه قومها فتقول :

ومعاصم للهالكين   **وساسة** قوم محاشد (١٣)

وتقصد الشاعرة بالساسة هنا المدافعين . فتكون السياسة بهذا المفهوم العربي الجاهلي بمعنى الدفاع . ولا نجد الكلمة في صدر الاسلام مستعملة في القرآن . ونجدها في حديث ينسب الى الرسول قوله فيه : « كان بنو اسرائيل يسوسهم انبياؤهم » (لسان العرب) . وهي هنا بمعنى الحكم . ونجدها في قول الشاعر كعب بن جعيل في مدح سعيد ابن العاص :

تسوس الذي **ماساس** قبلك واحد
ثمانين الفاً دارعين وحسرّا (١٤)

ويدل السياق على أن تسوس واردة هنا بمعنى تقود أو **ترأس** . فيصبح لدينا مفهوم جديد للسياسة بمعنى **القيادة** أو **الرئاسة** . ويستعملها معاوية في مطلع العهد لاموي بمعنى **المعاملة** في قوله لزياد ابن أبيه : « أنه لا ينبغي **لنا ان نسوس الناس سياسة واحدة** » (١٥) . ويستعملها زياد نفسه في خطبته المشهورة بالبتراء في العراق بمعنى **الحكم** وذلك لدى قوله مخاطباً العراقيين « انا اصبحنا لكم ساسة وعنكم ذادة ، نسوسكم بسلطان الله الذي أعطانا » (١٦). ويستعملها عبد الملك بمعنى **التأثير والقيادة والحلم** في قوله رداً على ابنه الوليد وهو يسأله : يا ابت ما السياسة ؟ فأجاب عبد الملك : « هيبة الخاصة مع صدق مودّتها ، واقتياد قلوب العامة بالانصاف لها ،

واحتمال هفوات الصنائع » (١٧) . ويستعملها ابن المقفع في كليلة ودمنة بمعنى **التربية والترويض** في قوله على لسان دبشليم موجهاً الخطاب لبيدبا : « .. احببت أن تصنع لي كتاباً بليغاً تستفرغ فيه عقلك يكون ظاهره **سياسة** للعامة وتأديبها ولأخلاق الملوك **وسياستها** للرعية على طاعة الملك وخدمته » (١٨) فيكون لكلمة السياسة على ضوء هذه الاستعمالات مدلولات الدفاع ، **والقيادة** ، **والرئاسة** ، **والمعاملة** ، **والحكم** ، **والتأثير** ، **والحلم** ، **والتربية** ، **والترويض** ، وهي مدلولات سرت منذ العصر الجاهلي حتى مطلع العهد العباسي . وسرى استعمالها منذ ذلك الحين بمعنى **التدابير والبراعة** . ويؤكد لسان العرب بعض هذه المعاني فينسب السياسة الى السّوس بمعنى الرياسة . وساس الأمر سياسة قام به . والسياسة القيام بالأمر بما يصلحه . وللسّوس معاني الطبع والخلق والسجية . ويعمم احمد الشايب في كتاب الشعر السياسي بعض ما ورد في لسان العرب ، اذ يذكر أن المعاني اللغوية لكلمة سياسة كما وردت في المعاجم ترجع الى « **تدبير شئون الناس** ، **وتملك امورهم** ، **والرياسة عليهم** ، **ونفاذ الامر فيهم** » (١٩) ويستلفت نظرنا خلو القرآن من الكلمة وورود كلمة « أمر » فيه بمعان قريبة من معاني كلمة سياسة . كورودها في آية « وشاورهم في الأمر » ، و : « أمرهم شورى بينهم » ، « وأطيعوا الله ورسوله واولي الأمر منكم » . وشرح

لسان العرب للسياسة « بأنها القيام بالأمر » تثبيت لبعض وجوه التلاقي بين كلمتي الأمر والسياسة .

وتذكر هذه المعاني اللغوية والسياقية للكلمة يساعدنا على تفهم استعمالها الاصطلاحي العلمي فيما بعد ، ولعل الكندى هو أول من استعملها على الصعيد العلمي الفلسفي في حديثه عن كتاب ارسطو « السياسة » الذي يسميه الكندى « بوليطيقي » « ان المدني الذي كتبه الى بعض اخوانه .. وتكلم فيه اكثر على **السياسة المدنية** » (٢١) ويفتتح الكندي بهذا التخصيص تصنيف المفكرين العرب فيما بعد للسياسات بسياسة مدنية والهية ونبوية وشرعية وعقلية واصطلاحية ، حسب الاختصاص الذي غلب على المفكر . ويسمي الفلاسفة علم السياسة العلم المدني أو العلم السياسي ، وهو عندهم على الأغلب كما كان عند ارسطو فرع من الحكمة العملية (٢٢) ونسبت الى المفكرين العرب كتب تحمل اسم علم السياسة ككتاب « علم السياسة » للامام الرازي . ولكننا في التراث العربي اقرب لمفاهيم متعددة لعلوم سياسية منا لعلم سياسي مستقل . وكل علم منها هو فرع من علم آخر . فالسياسة الالهية والنبوية هما جزء من الدين . والسياسة الشرعية متقاسمة بين الفقه وعلم الكلام . والسياسة المدنية جزء من الفلسفة والاخلاق . والسياسة العقلية جزء من علم العمران لدى

ابن خلدون . ونجد في القرن السادس عشر لدى ابن مصطفى في « مفتاح السعادة ومصباح السيادة » ، تحديداً جامعاً للسياسة ، يسمح لنا بتقسيم كل هذه السياسات لسياسة الهية دينية موضوعها العدالة المطلقة ، وسياسة اصطلاحية عقلية موضوعها العدالة النسبية (٢٣) . والسياسة الاولى يصلح بها نظام الانسان في الاولى والآخرة . وأما الثانية فانها مما « يبقى به نظام العالم ، وان لم تصلح بها أمور الآخرة . » (٢٤)

ويبدو ان الفلاسفة العرب استعملوا كلمة علم سياسة كما نستعملها نحن اليوم ترجمة للعبارة اليونانية الاصل Science Politique او Political Science ووصفوها بالسياسة المدنية أو استبدلوها بالعلم المدني امانة منهم في الترجمة او حرصاً على تمييز السياسة كما تتناولها الفلسفة من السياسة كما يتناولها الدين او الكلام او الفقه . وهذا الاستعمال هو أشد انطباقاً على المدلول الحرفي للاصل اليوناني لكلمة Politics او Politique وهو ال Polis اي المدينة . فيكون علم السياسة وفقاً لهذا المدلول علم شؤون المدينة او العلم المدني . وتكاد المعاني السياقية لكلمة سياسة التي اشرنا اليها تتناول كل شؤون المدينة . ونحن نرجح أن كتّاب النهضة الحديثة وخاصة المترجمين منهم اعتمدوا علم السياسة او العلوم السياسية ترجمة لعناوين

او موضوعات الكتب الاجنبية التي نقلوا عنها بدون أن يتوقفوا عند هذه التمييزات الدقيقة التي بلغها الفكر التراثي العربي . ولو تنبهوا بصورة خاصة للتمييز الثنائي القاطع الذي نجده عند ابن خلدون فاحمد بن مصطفى بين السياسة الدينية والسياسة العقلية او الاصطلاحية ، لوجدوا فيه منطلقاً للتمييز ان لم يكن للفصل بين السياسة الدينية والزمنية ، هذا التمييز الذي ظهر في العصر الحديث ، والذي سبق اليه مارسيليوس ، وكرسّه بعد ذلك مكيافيلي . ودارسو « الرشدية اللاتينية » التي انتشرت في اوروبا في القرنين الثالث عشر والرابع عشر يقدرون أنه كان لها ، وكان لنظرية ابن رشد حول علاقة الحكمة بالشريعة اثرها في دفع مارسيليوس في طريق التمييز بين تفكير سياسي زمني قوامه العقل الانساني ، وتفكير سياسي ديني قوامه النصوص الالهية (٢٥) . وقد أصبح هذا التمييز منطلق تطور علم السياسة الى علم اصطلاحي وضعي . ولكن هذا التمييز فالفصل الذي كان لفكرنا الرشدي أثره في أحداثه في الغرب ، لم يتح لهما أن ينموا داخل تراثنا منذ عهد ابن مصطفى حتى اليوم نمواً تاريخياً علمياً طبيعياً ، كما حدث في اوروبا منذ عهد مكيافيلي حتى الآن . ولذلك فان اصطلاحية بحثنا السياسي او زمنيته ما تزال اقرب لأن تكون امتداداً مقتبساً من الفكر الاوروبي الحديث منها الى امتداد لاتجاه أصيل في تراثنا الفكري

السياسي .

فالعلوم السياسية العربية هي اذاً دينية وزمنية . وأما العلوم السياسية الحديثة فهي زمنية . لأن الدين والفلسفة والتقاليد الدستورية تواضعت في الغرب الحديث على اعتبار الموضوعات والأمور السياسية من شأن الانسان . والذي يتحدث عن علوم السياسة بالجمع بدل أن يتحدث عنها بالمفرد يعني بها التاريخ السياسي ، والقانون الدستوري ، والمذاهب والافكار السياسية ، والعلاقات الدولية ، وإدارات الدول والمدن ، وعلم الاجتماع السياسي ، وعلم النفس السياسي (٢٦) وكلها علوم تتصل بالفعل بأعمال الانسان السياسية . ولكن التوقف عندها قليلاً يبين أنها ليست اكثر من اجزاء من علوم اخرى قائمة بذاتها كالتاريخ او القانون او الفلسفة او علم الاجتماع . ويكون أخذنا بها على هذه الصورة تشتيتاً للموضوعات السياسية بين عدة علوم بدل حصرها كلها في نطاق علم واحد محدد المعالم .

وهذا التشتيت هو اقرب الى تمثيل مراحل تطور علم السياسة منه الى التعبير عن حقيقة ما هو عليه اليوم . فقد نشأ علم السياسة كفكر في الشرقين الادنى والاقصى ولدى اليونان جزءاً من الأساطير ، فمن المعتقدات الدينية ، فمن التاريخ والآداب ، وتطور عند اليونان الى جزء

من الفلسفة وعلم الاخلاق . وأصبح عند الرومان جزءاً
من القانون . وتطور عند العرب من جزء من الأساطير
والامثال والحكم والاشعار لدى العرب الجاهليين الى جزء
من الدين في صدر الاسلام فجزء من علم الكلام فجزء
من علم الفقه فجزء من علم الاخلاق فجزء من الفلسفة
فجزء من علم العمران عند ابن خلدون . وداخل في
اوروبا الحديثة الدين والفلسفة وعلم الاخلاق والقانون
والتاريخ وعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد وعلم النفس .
ولم يبدأ بالانفصال عنها حتى القرن التاسع عشر . وكان
في ذلك متأثراً بالجو الفكري والحاجة العملية لكل بلد .
فغلبت عليه في المانيا صلته بالقانون ، وفي البلاد الانكلو
سكسونية صلته بالفلسفة الخلقية ، وفي الاتحاد السوفياتي
صلته بعلمي الاجتماع والاقتصاد . وطغت عليه في فرنسا
الايجابية ، وفي الولايات المتحدة الذرائعية ، وفي النمسا
المثالية ، وفي الشرق الاقصى الذرائعية الكونفوشيوسية ،
وفي البلاد اللاتينية القومية ، وفي آسيا الغربية والوسطى
العلوية (٢٧) .

وتعتبر فرنسا اول بلد غربي اثرّ في تفكيرنا السياسي
الحديث . فقد تعرّفنا من خلال ثورتها على مفكريها
السياسيين قبل أن نتعرف على غيرهم من المفكرين
السياسيين الاوروبيين أو الغربيين . ولذلك يحسن بنا أن

نلمّ بتطور الدراسة السياسية عندها من علوم سياسية
الى علم سياسة . انها لم تشهد بوادر هذا التحول العلمي
المنهجي قبل منتصف القرن التاسع عشر . وما يزال
يتراوح عندها حتى اليوم الاستعمال بين المفرد والجمع .
بل ما تزال الدراسات السياسية في اكثر جامعاتها غير
مستقلة استقلالاً صحيحاً . وقد غلب عليها حتى القرن
التاسع عشر كونها جزءاً من القانون . هكذا عالجها جان
بودان في القرن السادس عشر في كتاب « الجمهورية »(٢٨)
وعالجها مونتسكيو في القرن الثامن عشر في كتابه : « روح
القوانين . » وان كان مونتسكيو بحكم تقدم العلوم الطبيعية
اقوى تأثراً بمناهج هذه العلوم . ويمكن اعتبار منهجيته
الاستقرائية « خطوة الى الامام بالنسبة لارسطو ومكيافيلي
وبودان »(٢٩) . وقد تحولت السياسة الى جزء من علم
الاجتماع مع اوجست كونت الذي حاول ان يضع مناهج
علمية وضعية لجميع العلوم الاجتماعية على نسق مناهج
العلوم الطبيعية . وقد ذكر أن على العلماء .. أن يرفعوا
السياسة لمرتبة العلوم الاستقرائية . » وألفّ كتاب « منهج
السياسة الايجابية »(٣٠) لهذا الغرض . ولكنه ما لبث
أن حول هذا الكتاب بعد سنتين لكتاب فلسفي عرض
فيه مبادىء ديانته الانسانية الجديدة . فقدم المنهج بدون
أن ينجح في تطبيقه . وظلت الدراسات السياسية في فرنسا
منذ عهده الى ما بعد الحرب العالمية الثانية جزءاً من الدراسات

الفلسفية او الحقوقية او التاريخية او الاجتماعية . وبدأت تتجه الى الاستقلال المنهجي والموضوعي تحت وطأة تقدم الدراسات العلمية الاميركية . وظهر هذا الاتجاه بصورة خاصة في كتابات جورج بوردو وموريس دوفرجيه وريمون آرون وغيرهم . ورافق هذا التطور تحول من التعبير بالعلوم السياسية الى التعبير بعلم السياسة . كما رافقه إقدام الحكومة الفرنسية لأول مرة على انشاء « ليسانس في القانون العام وعلم السياسة » سنة ١٩٥٤ وظل مع ذلك درس السياسة وتدريسها متنازعين بين المفرد والجمع الى أن التقت في الاونيسكو في ايلول سنة ١٩٤٨ لجنة من علماء السياسة . فقررت الاقتصار على تسميته « علم السياسة » بالمفرد ، وحددت له حقول البحث الاربعة التالية :

١ ــ النظرية السياسية

ا ــ النظرية السياسية
ب ــ تاريخ الافكار السياسية

٢ ــ المؤسسات السياسية

ا ــ الدستور
ب ــ الحكومة المركزية
جـ ــ الحكومة الاقليمية والمحلية

د ــ الادارة العامة
هـ ــ وظائف الحكومة الاقتصادية والاجتماعية
و ــ المؤسسات السياسية المقارنة

٣ ــ الاحزاب والجماعات والرأي العام

آ ــ الاحزاب السياسية
ب ــ الجماعات والجمعيات
جـ ــ مشاركة المواطن في الحكومة والادارة
د ــ الرأي العام

٤ ــ العلاقات الدولية

ا ــ السياسة الدولية
ب ــ التنظيم والادارة الدوليان
هـ ــ القانون الدولي (٣١)

مراجع الفصل الثاني

١ – صبري ، مصطفى : **مبادىء العلوم السياسية والتاريخ الدستوري** ، مصر ، سنة ١٩١٠

٢ – عبد الاحد ، سليم : **مبادىء علم السياسة** ، مطبعة الهلال بالفجالة بمصر سنة ١٩١٥

٣ – غالي ، بطرس وعيسى ، محمود خيري **المدخل في علم السياسة** ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٩

٤ – عبد الرازق ، علي : **الاسلام واصول الحكم** ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، سنة ١٩٢٥ . وتوجد كتب اخرى اعتمدت الطريقة نفسها ، وأكثرها يخالف آراء الاستاذ عبد الرازق ومنها :

بخيت ، عبد الحميد : **الخلافة الاسلامية**

جمال الدين ، عبدالله : **السياسة الشرعية** ، مطبعة الترقي ، القاهرة

رضا ، محمد رشيد : **الخلافة** ، مطبعة المنار ، القاهرة

شلبي ، احمد **الحكومة والدولة في الاسلام** ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٨

الصعيدي ، عبد المتعال : **السياسة الاسلامية في عهد النبوة** دار الفكر العربي ، القاهرة

النبهاني ، تقي الدين : **الخلافة** ، بيروت .

٥ – التونسي ، خير الدين : **اقوم المسالك في معرفة احوال الممالك** ، تونس سنة ١٢٨٣

٦ – زيدان ، جورج : **آجال الدول واعمارها قديماً وحديثاً** ، مجلة الهلال ، القاهرة ، مجلد ٢١ ، سنة ١٩١٣ ، ص ٤٥١

٧ – العمري ، احمد سويلم : **بحوث في السياسة** ، القاهرة ، سنة ١٩٥٣

٨ – الكواكبي ، عبدالرحمن : **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد** ، المطبعة العصرية ، حلب

٩ – نفس المرجع : ص : ١٣

١٠ – عبود ، مارون : **رواد النهضة الحديثة** ، بيروت سنة ١٩٥٢ ، ص : ٩٢

١١ – يمكن أن تراجع حول هذه الموضوعات الكتب التالية :

Arnold, Sir Thomas : **The Caliphate,** London, 1924

Gardet, Louis : **La Cité Musulmane,** Paris, 1954

Macdonald, Duncan B : **Development of Muslim Theology Jurisprudence and Constitution al Law,** New York, 1903

Khadduri, Majid : **War and Peace in the Laws of Islam,** Baltimore, 1955.

Laoust, H. : **Les Doctrines Sociales et Politiques d'Ibn Taymiah**

Laoust, H. : **Le Califat dans les Doctrines de Rashid Rida**

Rosenthal, Erwin i.j. : **Political Thought in Medieval Islam,** Cambridge, 1942.

Tyan, Emile : **Institutions du Droit Public Musulman, Paris** 1956.

Vatikiotis, Panajiotis : **The Fatimid Theory of the State,** Labore, 1957.

بدوي ، عبد الرحمن : **الاصول اليونانية للنظريات السياسية في الاسلام** ، القاهرة ، ١٩٥٤

الريس ، محمد ضياء الدين : **النظريات السياسية الاسلامية** ، القاهرة ، ١٩٥٢ .

شكري ، محمد فؤاد : **السنوسية دين ودولة** ، القاهرة ،١٩٤٨.

شمس الدين ، محمد المهدي : **نظام الحكم والادارة في الاسلام** بيروت ، ١٩٥٥

العجلاني ، منير : **عبقرية الاسلام في اصول الحكم** ، دمشق .

١٢ – الجمعية اللبنانية للعلوم السياسية : **تدريس العلوم السياسية في لبنان**، بيروت١٩٥٩

١٣ – الخنساء : **شرح ديوان الخنساء**، ص ٦٢

١٤ – الشايب ، احمد : **تاريخ الشعر السياسي** ، الطبعة الثانية، ١٩٥٣ ، القاهرة ، ص : ١٣٣

١٥ – ابن عبد ربه ، أبو عمر احمد بن محمد : **العقد الفريد** ، **السلطان وعدل ساعة** ، كتاب اللؤلؤة الاولى من العقد ، مضبوط ومشروح بقلم كرم بستاني ، بيروت ، ١٩٥١ ، ص ٦٧

١٦ – ابن الاثير : **تاريخ الكامل** ، ج٣ ، ص ١٩٣

١٧ – ابن عبد ربه : المرجع الذي سبق ذكره ، ص : ٣٨

١٨ – ابن المقفع ، عبدالله : **كليلة ودمنة** ، طبعة الاب لويس شيخو اليسوعي ، بيروت ١٩٤٧ ، ص:١٥

١٩ – الشايب : المرجع الذي سبق ذكره ، ص : ١

٢٠ – الكندي

٢١ – صعب ، حسن : **المفهوم الحديث لرجل الدولة** ، بيروت ١٩٥٩ المفهوم العربي لعلم السياسة ، ص ٤٦ – ٦٠

٢٢ – بن مصطفى ، احمد : **مفتاح السعادة ومصباح السيادة** الجزء الاول ، ص ١٨٧ ، ١٨٨

٢٣ – نفس المرجع ونفس الصفحة

٢٤ – نفس المرجع ونفس الصفحة

٢٥ –

Sabine, George : **A History of Polical Theory** New-York, 1951,

ص : ٢٤٨ ، ٢٥٦ ، ٢٩٠ ، ٢٩٢ ، ٣٠٦ ، ٣٤٠ .

٢٦ –

Burdeau, George : **Methode de la Science Politique** Dalloz, Paris.

ص : ٢٣

— ٢٧

UNESCO : **La Science Politique Contemporaine paris, 1950.**

ص : ٨

— ٢٨

Allen, J.W. : **A History of Political Thought in the Sixteenth Century**, London, 1941.

الفصل الثامن ، ص ٣٩٤ — ٤٤٥

٢٩ — المرجع الذي سبق ذكره Duverger, Maurice :

ص : ٣٨

٣٠ — نفس المرجع ونفس الصفحة

٣١ — كتاب الاونيسكو الذي سبق ذكره

ص : ٤

الفصل الثالث

موضوع علم السياسة

مكنتنا لجنة خبراء الاونيسكو من تحديد حقول البحث السياسي العلمي ، ولكنها لم تمكننا من تعيين القاسم المشترك الاعظم بين هذه الحقول ، اي من الاهتداء الى تعريف عام جامع مانع لعلم السياسة . والسبب المباشر لذلك هو أن الخبراء الذين التقوا لم يتفقوا على مثل هذا التعريف . وقدم كل منهم تعريفاً يعكس جو البحث او الاهتمام السياسي في بلده او في ثقافته ، بدون أن يكون له شمول التعريف العلمي .

فذكر العالم الهندي ابادور أن علم السياسة علم وصفي لاغائي . وأنه يتناول **التنظيم الاجتماعي** بما فيه العائلة والنقابة العمالية او المهنية . وان قوام هذه الدراسة كيفية

اتصال هذا التنظيم بالسلطة ، وبمفهوم الطاعة في البلد الذي تجري فيه الدراسة .

وذكر العالم الفرنسي ريمون ارون بأن علم السياسة يتناول كل ما يتصل **بالعلاقات السلطوية بين الافراد والجماعات** ، وكل ما يتصل بتسلسلية القوة داخل الجماعات المتعددة والمعقدة .

وذكر العالم السويسري بريديل أن علم السياسة هو قبل كل شيء علم وصفي . وأنه يتناول **وصف المؤسسات السياسية الوطنية** ، وتاريخها ، ومبادئها الايديولوجية ، وكيفية فعلها ، والقوى التي تسيرها ، والمؤثرات التي تخضع لها ، والنتائج التي تسفر عن تفاعلها ، وأثرها في حياة البلاد وفي علاقاتها بالبلاد المجاورة .

وذكر العالم الاميركي ليبنكوت في عرضه للنظرية السياسية في الولايات المتحدة ، أنها تتناول التحليل المنهجي للصلات التي تنشأ بين البشر كنتيجة لعلاقاتهم كأعضاء في جماعات . **فعلم السياسة يدرس مبرر وجود هذه العلاقة** او تلك ، والأحوال التي تنشأ فيها العلاقة ، والطريقة التي تنمو بها ، والوجه المثالي الذي يمكن أن تتخذه ، ووسيلة الاقتراب من هذا الوجه المثالي .

وحاول اهرينج تحديد المفهوم المادي الديالكتيكي لعلم

السياسة . فذكر **ان علم السياسة هو مذهب الدولة والقانون**. وهذا المذهب هو جزء من المذهب العام للنمو الاجتماعي . وينظر الى هذا المذهب من خلال تكييف الملكية للعلاقات . فالدولة والقانون هما شكلان للبناء العلوي الأيديولوجي للمجتمع . والدولة هي اداة سيطرة الطبقة ، والقانون هو تجسيد لإرادة الطبقة الحاكمة .

وذكر العالمان ريجبردا ويردسما وج. ه. هنتزن أن علم السياسة يتناول الدراسة التجريبية **لاصول الدولة وللاصلاحات المتعاقبة التي ادخلت عليها تحت تأثير الجماعات المتصارعة في سبيل السلطة** . ويدرس مجموعة الظواهر المتصلة بالدولة ، وبمؤسساتها ونشاطاتها ، ويستخرج منها النتائج الصحيحة (١) .

وهذا التعدد في التعاريف يعكس حالة علم السياسة الحقيقية ، ويعبر عما تتنازعه من مذاهب ومدارس واتجاهات . فنجد في بعضها تشديداً على وصفية علم السياسة ، وفي بعضها الآخر تشديداً على غائيته . ونجد التركيز ينتقل من « التنظيم الاجتماعي المتصل بالسلطة » الى « العلاقات السلطوية » فالى « المؤسسات السياسية » فالى « العلاقات الجماعية » فالى « العلاقات الديالكتيكية » فالى « الاصلاحات السياسية . » وبوسعنا ان نورد عشرات

التعاريف الاخرى التي يضعها علماء السياسة في مقدمات كتبهم ، فلا نجد احدها ينطبق على الآخر إلا إذا كان المعرفان ملتزمين باتجاه مدرسي واحد . ان علمنا كدراسة منهجية حديث النشأة ، ولذلك ما يزال حتى اليوم يبحث عن ذاته .

ويساعدنا على اكتشاف هذه الذات تحديد حقل البحث الذي تفرد به علم السياسة او يمكن أن يتفرد به . فجميع الحقول التي أوردتها لجنة خبراء الاونيسكو يمكن أن تكون مشتركة بينه وبين علوم اخرى . فما هو ذلك الذي يخصه هو وحده في هذه الحقول ؟ او بعبارة اخرى : ما هو المبرر لوجوده كعلم مستقل ؟ وهل يتوفر له هذا التفرد ، او انه ليس أكثر « علم راسبي » تترك له العلوم الاخرى البقايا السياسية التي لا تريد أن تعالجها ؟ او أنه ليس اكثر من الملتقى للوجوه السياسية لمختلف العلوم ؟(٢)

ان ابسط وأوضح تعريف يمكن أن يطلق عليه هو أنه علم الظاهرة السياسية . ولكن ما هي الظاهرة السياسية ؟ لو كانت الدولة هي الظاهرة السياسية الوحيدة لكان هو علم الدولة من حيث هي ظاهرة سياسية . ولكن الحزب هو ايضاً ظاهرة سياسية . والرأي العام هو ظاهرة سياسية . والنقابة هي الى حد ما ظاهرة سياسية . بل أن الجامعة نفسها هي في بعض وجوه وجودها ونشاطها ظاهرة

سياسية . ثم ان المجتمعات الانسانية البدائية عرفت ظواهر سياسية سلطوية او تنظيمية قبل أن تنشأ فيها الدولة .

ويفترض في علم السياسة ان يدرس كل هذه الظواهر . ولذلك فان تعريفه بهذا التعريف التقليدي الذي غلب عليه لدى بعض العلماء فيما مضى ، أي بأنه علم الدولة ، هو تعريف ابتر .

ثم ان سياسية الدولة قائمة فيما لها من سلطة Power, pouvoir اي فيما لها من قوة تأثير او تنفيذ على الآخرين . والعلوم الاخرى تدرس قوانين الدولة او تاريخها او سكانها او اقتصادها أو أرضها ، ولكن أياً منها لا يدرس قوانين حركة هذه القوة التي لا تكون الدولة بدونها دولة . فتكون هذه القوة السياسية التأثيرية هي الظاهرة السياسية . وهي ظاهرة تمارسها الدولة على أوسع نطاق . ولكنها لا تختص بها دون سواها من المؤسسات الاجتماعية : فلهذه المؤسسات كالحزب والنقابة ، والكنيسة قوة سلطوية سياسية قائمة بالفعل وإن لم ينص عليها القانون . فيكون علم السياسة هو علم دراسة السلطة او القوة السياسية انى وجدت . ويكون هو العلم الذي يستخرج قوانين وجودها وبقائها وحركتها كما حاول استخراجها ابن خلدون او مكيافيلي بمعزل عن الاعتبارات القانونية او الدينية او الخلقية او الفلسفية . فللظاهرة السلطوية قوانين ذاتية

شأنها شأن قوانين الظاهرة الطبيعية . فهي لا تكون مثلاً
الا حين تكون عصبية كما بيّن ابن خلدون في المقدمة .
وهي لا تكون الا وليدة تنازع كما بيّن مكيافيلي في
الامير . وعلم السياسة يستقرىء مجموعة هذه القوانين
الطبيعية التي لا تكون السلطة الا بها ولا تتحرك الا بفعلها .

ومن أطرف الدراسات العلمية الاجتماعية للسلطة أو
القوة ، الدراسة التي وضعها الفيلسوف المعروف برتراند رسل (٣) .
وقد املى الكتاب على رسل اعتقاده بأن ارادة السلطة هي
المحرك الرئيسي لفعاليات الانسان الاجتماعية . وهو بذلك
يعارض علماء الاقتصاد والاجتماع الذين اعتبروا المصلحة
الشخصية او الحاجة المادية المحرك الرئيسي للانسان .
كما يعارض علماء النفس الذين رأوا هذا المحرك في
الغريزة الجنسية . ويؤكد رسل « أننا لن نستطيع تفسير
التاريخ القديم والحديث تفسيراً صحيحاً ، إلا اذا ادركنا
أن حب السلطة هو علة النشاطات الهامة في الشؤون
الاجتماعية . »(٤) ولذلك وضع دراسته ليثبت « أن
السلطة هي المفهوم الأساسي في العلم الاجتماعي ، كما
أن الطاقة هي المفهوم الاساسي في العلم الطبيعي . »(٥)
ويعرف رسل السلطة في كتابه بأنها : « أحداث النتائج
المتوخاة . » (٦) ويعرفها ليبهولز « بأنها قدرة الانسان
على فرض إرادته فرضاً مباشراً أو غير مباشر على

الآخرين . » (٧) ويعرف قاموس علم الاجتماع السلطة
بأنها : « القدرة على السيطرة على الآخرين وعلى اكراههم
وعلى مراقبتهم ونيل طاعتهم . وهي القدرة على التدخل
في حريتهم وتسيير عملهم في وجهة معينة .. »(٨)

وأقرب ما يكاد يرادف هذا المفهوم الحديث للسلطة
مفهوم ابن خلدون للملك ، وهو يتحدث عن الوازع
اللازم لدفع البشر عن بعضهم البعض فيقول : « فيكون
ذلك الوازع واحداً منهم يكون له عليهم الغلبة والسلطان
واليد القاهرة ، حتى لا يصل أحد الى غيره بعدوان وهذا
هو معنى الملك . » (٩) ويؤكد هذا المعنى السلطوي
للملك في تمييزه بين الرئاسة والملك فيصف الرئاسة بأنها
« .. سؤدد وصاحبها متبوع ، وليس له عليهم قهر في
احكامه ، وأما الملك فهو التغلب والحكم بالقهر . »(١٠)
وتكون كلمة power الانكليزية و pouvoir الفرنسية التي
ترجمناها حتى الآن بالسلطة منطوية على مقومات السلطة
الفعلية كالقوة والسطوة والتأثير والتغلب والقهر . ولو
أردنا لها تعريفاً بسيطاً مستوحى من تعريف ابن خلدون
للملك لقلنا : انها القدرة على القهر . وهذه القدرة على
القهر هي الخاصة البسيطة والمعقدة اللازمة لكل حكم
أياً كان شكله أو نظامه أو فلسفته او مكانه او زمانه والتي
لا يكون الحكم بدونها حكماً ، ولا يكون بدونها الحاكم

حاكماً . وما دام الحكم كما هو او كما يجب أن يكون هو منطلق علم السياسة وحقل اهتمامه ، تكون هذه الخاصة الرئيسية هي موضوعه الرئيسي .

ويعزز التركيز على هذا الموضوع أن الحكام والقادة السياسيين قد يختلفون في كل شيء ، ولكنهم يشتركون جميعاً انىّ كانوا ، وأيمّا كانوا في انهم طلاب سلطة . وهم يطلبون السلطة في انظمة سياسية مختلفة وفي اشكال قانونية متنوعة وبوسائل متفاوتة . ولكن الذي يبرز كما قال مورجنتو من خلال الظاهر القانوني او النظامي « كعنصر موحد للسياسة ومميز لها هو الصراع الاولي والسافر والشامل في سبيل السلطة . » (١١) فالظاهرة السلطوية هي الظاهرة المميزة والموحدة لعلم السياسة . وهي عند روبسون الظاهرة المؤلفة بين مختلف فروعه . فعلم السياسة كما يقول روبسن « معني بدراسة السلطة في المجتمع ، وهذا المفهوم الرئيسي يؤلف بين مختلف فروع الموضوع . » (١٢)

ويخشى بعض علماء السياسة أن يؤدي اختصاص العلم بدراسة السلطة من حيث هي سلطة الى طبعه بطابع سلطوي ميكانيكي مجرد عن أي اعتبار لأي شيء إلا للسلطة وقوانين حركتيها الموضوعية . ولذلك يؤكدون بأن هذه القوانين الموضوعية نفسها تقضي بتلازم السلطة مع ما يتجاوز

القوة او التغلب او القهر الى ما بعدها . ويبدو مثل هذا الحرص في تعريف بوردو للسلطة بأنها « .. قوة في خدمة فكرة . وتنشأ هذه القوة من ارادة اجتماعية مهيمنة . وتستهدف السير بالجماعة نحو نظام اجتماعي مفيد ، على أن يكون لهذا النظام القدرة على اكراه اعضاء الجماعة على التزام السلوك الذي يمليه نشدان هذا النظام . » (١٣)

وتعريف بوردو يساعدنا على تبين العوامل التي اسهمت في توجيه علم السياسة من جديد نحو التركيز على موضوع السلطة . واهمها عاملان رئيسيان احدهما ثقافي والثاني سياسي . والعامل الثقافي يتصل بنزعة الموضوعات الاجتماعية في نهاية القرن التاسع والنصف الاول من القرن العشرين الى الاستقلال عن بعضها البعض ، والتبلور في علوم مستقلة ، ذات حقول اهتمام ان لم تكن منفصلة فهي متميزة عن بعضها البعض . والعامل الثاني سياسي تاريخي يتصل بقيام الأنظمة الاستبدادية في اوروبا بعد الحرب العالمية الاولى . وما رافق قيامها من تجديد التركيز على عنصر السلطة اي القوة والقدرة على القهر في وجود الدولة وسياستها . فكأنها جاءت رد فعل للاتجاه الولسني بعد انتهاء الحرب الى ترجيح عنصر الحق على عنصر السلطة او القوة في الدولة .

فاحتجت الدول التي تجسد فيها رد الفعل هذا كايطاليا

والمانيا واليابان بأن عنصر الحق لم يكن بالفعل الا ستاراً لقدرة الدول المنتصرة على فرض إرادتها على الدول المنهزمة . فتجدد الاهتمام بالسلطة على أنها المحور الرئيسي لسلوك الدول الداخلي والخارجي . وانبعث التقليد المكيافيلي الكلاسيكي القائم على الافتراض بأن تفهم الدولة والسياسة ان هو إلا تفهم لقوانين حركتيها السلطوية .

ولكن تفاعل العاملين الثقافي والتاريخي ، ونمو الدراسات السياسية والاجتماعية والنفسية منذ عهد مكيافيلي حتى الآن ، وتحديات المتخوفين من خطر تجريد السلطة كظاهرة طبيعية من أي التزام خلقي ، كل هذا ادى الى ظهور اتجاهات جديدة ، تتخذ السلطة منطلقاً لدرسها ، وتتوسع منه للوازم وملابسات سلطوية لا يستقيم درس السلطة العلمي إلا بها .

ويبدو الحرص على تركيز علم السياسة تركيزاً علمياً محدداً في انطلاق العالم البريطاني كاتلن من موضوع السلطة الى موضوع الارادة . ومنشأ هذا الانطلاق اعتقاد كاتلن بأن السلطة هي إرادة السلطة او ارادة التسلط على إرادات الآخرين ، أو إرادة التوفيق بين إرادات متعارضة . فهذه الارادة السلطوية قائمة وراء كل فعل سياسي . ولا بد لعلم السياسة في رأي كاتلن ، لكي يصبح علماً بالمعنى

المتعارف عليه ، ان يتخذ ظاهرة او فعلاً يتكرر تكرراً لا نهائياً موضوعاً له ، شأنه في ذلك شأن العلوم الطبيعية .. فظاهرة تبخر الماء بالحرارة مثلاً هي ظاهرة دائمة التكرر . وظاهرة تحرك الارادة السلطوية هي ايضاً ظاهرة دائمة التكرر وراء كل فعل سياسي . ولذلك يجب أن تكون هي موضوع علم السياسة ، اذا أردناه أن يكون علماً حقيقياً .

ويقول كاتلن في شرح نظريته هذه : « يمكننا أن ننظر للسياسة من حيث موضوعها نظرتين : نظرة تعتبر أن حقلها يشمل كل سلوك يؤدي الى سيطرة ارادة ما على الاخرى او تعاون ارادة ما مع الاخرى ، ونظرة اخرى من زاوية المشاركين في السياسة . ويصبح حقلها على ضوء هذه النظرة دراسة الفعاليات الارادية الرامية الى ارضاء الرغبة الكامنة في السيطرة على إرادات اخرى او في التعاون معها . » (١٤)

ويؤدي هذا الاجتهاد الى التمييز التام بين دراسة الدولة ودراسة السياسة ، ويجعل دراسة السياسة أوسع وأشمل من دراسة الدولة ، لأن ارادة السيطرة او التعاون قائمة في كل فرد وفي كل جماعة . والدولة مظهر من مظاهر وجودها وتحركها . وعلم السياسة اذا اعتبرناه علم الدولة أصبح علماً جزئياً أي انتفت عنه العلمية

الصحيحة . فالدولة احد موضوعاته . ولكن موضوعه الرئيسي « .. أفعال الأفراد لا الدول . والارادة الفردية هي الوحدة العلمية السياسية . فاذا اعتبرناها كذلك ، وضعنا مبدأ واضحاً لعلم علاقة الارادات او علم الفعل الاجتماعي . » ويجد أن كاتلن يوسع ابعاد علم السياسة توسيعاً يجعله مرادفاً لعلم النفس ولعلم الاجتماع ، أو للعلمين معاً . وهو يعي هذا التوسيع ويطالب به . لأن السياسة هي عنده « .. شيء أوسع بكثير من دراسة الدولة . فالدولة شكل اجتماعي حديث النشأة ، أما السياسة فهي دراسة العلاقات الاجتماعية القائمة في التركيب الاجتماعي الانساني بل وغير الانساني .. فهي مرادفة لعلم الاجتماع . » (١٦)

ويعود بنا كاتلن من حيث يريد او لا يريد الى المفهوم الواسع لعلم السياسة الذي انطلق منه ارسطو وتابعه فيه فلاسفة العرب . ومنطلق ارسطو هو أن الانسان حيوان سياسي أي حيوان اجتماعي ، بحيث أننا لم نعرف بعد إنساناً الا متعاوناً بالضرورة مع انسان آخر او محاولاً السيطرة عليه . ولذلك نستطيع بالفعل أن نعتبر هذه الظاهرة ظاهرة انسانية طبيعية مستمرة منذ عرفنا الانسان حتى الآن . وارسطو والفلاسفة العرب وكاتلن على حق في هذا . ولكن مشكلة كاتلن هي انه بدأ بمحاولة تحديد

ظاهرة سياسية معينة يختص بها علم السياسة ، وانتهى بنا الى علمي الاجتماع والنفس ان لم يكن لجميع العلوم الاجتماعية . وأهمية محاولته هذه هي في تبصيرنا بجهود العلماء الذين اجتهدوا لتنويرنا حول ما قبل السلطة وما بعدها وما يلازمها .

ويقف في طليعة هؤلاء العلماء العالم الاميركي هارولد لزويل . وهو يربط بين السلطة والقيم كما ربط كاتلن بين السلطة والارادة . وكما أن بوردو لا يرى السلطة إلا في خدمة فكرة معينة ، فان لزويل لا يرى السلطة إلا في خدمة قيمة أو مجموعة قيم معينة . ذلك أن طالب السلطة يسعى اليها في مجتمع متعلق بقيم معينة . ولذلك فانه لا ينشدها لذاتها بل نشداناً لهذه القيم ، وسعياً وراء ما يجتذبه منها . فلا تكون دراسة السياسة دراسة للسلطة فحسب بل ودراسة للتغييرات القيمية الحادثة في المجتمع ، والتي لا يمكن أن تفهم السلطة الا في إطارها المتحرك . ولكن تغيير القيم وتوزيعها يتأثر بأولي السلطة ، ان لم يتوقف عليهم . فتصبح بذلك دراسة القيم والسلطة او التأثير او ذوي السلطة والتأثير هي الموضوع الرئيسي لعلم السياسة ، ويصبح مفهوم القيم والسلطة الضالة المنشودة للبحث العلمي السياسي . فيحاول البحث تبين العلاقة بين القيم والسلطة ، واستكناه تأثير القيم على توزيع السلطة

واستعمالها ، وتأثير السلطة على توزيع القيم . فيتخذ علم السياسة موضوعاً له العنوان الذي وضعه لزويل لأحد كتبه الصغيرة الواسعة الانتشار وهو : « من ينال الشيء ، وماذا ينال ، ومتى ، وكيف ؟ » (١٧) وهذا الشيء الذي يسعى السياسي لنيله هو السلطة والقيمة معاً . لأن منشأ الفعل السياسي في نظر لزويل هو « حالة يسعى فيها العامل لبلوغ مختلف القيم التي تعتبر السلطة شرطاً ضرورياً ، إن لم يكن شرطاً كافياً لنيلها . » (١٨)

ونكاد نعود مع لزويل ايضاً الى نهج افلاطون ونهج الفارابي في البحث السياسي . فافلاطون يبدأ بحثه السياسي في الجمهورية بمحاولة تحديد مفهوم القيم السائدة لدى الانسان والمجتمع وبصورة خاصة مفهوم العدالة . والفارابي يرى معيار صلاح المدن أو فسادها من خلال القيم السائدة فيها . وقد تصورنا بحث القيم حتى الآن بحثاً فلسفياً أو خلقياً أو نفسياً ، بينما يتصوره لزويل بحثاً علمياً سياسياً . وبذلك يتسع معه حقل علم السياسة الى حقول الفلسفة والاخلاق وعلم النفس . ولكن هذا الاتساع يقضي به في نظر لزويل البحث العلمي السياسي نفسه . لأن السلطة لا يمكن أن تبحث أو أن تدرس في فراغ . فهي متلازمة مع القيم تلازماً ضرورياً بحيث يتعذر فهم اي منهما بمعزل عن الآخر . فيجعل لزويل بهذا من علم السياسة ما وصفه

مينو بأنه « علم كلي للسلطة » (١٩)

والمتعمق في دراسة لزويل يجد انه يولي اهمية رئيسية في العلاقة بين القيم والسلطة للاقلية او الاقليات او النخب المسيطرة في المجتمع التي تتأثر بتوزيع القيم وتؤثر فيه . وهو في هذا مع كثير من علماء السياسة الذين رأوا من خلال مختلف انظمة الحكم التي عرفها الانسان حتى الآن ظاهرة مشتركة بينها كلها أياً كانت الأشكال الخارجية ، وهي ظاهرة تركز السلطة أو القوة أو التأثير في أيدي أقلية أو اقليات نافذة . فهي التي تتحكم تحكماً فعلياً بالمجتمع ، وتتسلط على الآخرين ، ايا كانت طبيعة العلاقة الحقوقية او الدستورية القائمة في المجتمع . وربط لزويل بين القيم والسلطة تحت وطأة هذه الفكرة ادى الى تطور أبعد في تصور موضوع علم السياسة . وأبرز ممثلي هذا التطور العالم الاميركي دافيد ايستن .

والسلطة هي منطلق ايستن كما هي منطلق لزويل وكاتلن . ولكن ايستن يبدو اقوى شعوراً من لزويل بضرورة التمييز بين التوزيع السلطوي والتوزيع غير السلطوي للقيم ، وذلك نتيجة اعتقاده بأن حقل علم السياسة هو دراسة « التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع . » ويرى ايستن ان المنفذ السياسي يستطيع وهو يتبنى سياسة ما ، أو وهو

يبرم أمراً ما ، أو وهو يتخذ قراراً ما أن يرجح قيمة على الاخرى ، أو أن يخص فرداً او فئة ما من المجتمع بقيمة ما دون الاخرى. والمنفذ السياسي ليس كالمفكر الذي قد يطلق فلسفة ما للقيم يتقبلها الناس او يرفضونها ، ولكنه من خلال قراراته التنفيذية المتصلة مجسم تجسيماً حياً لسلم ما من القيم ، أو ناقض له او معزز له . وبهذا لا تكون السياسة التوزيع الاجتهادي للقيم ، بل التوزيع السلطوي أي التوزيع المقترن بقوة تأثير وتنفيذ .

ويبدو في هذا التوزيع والتأثير والتنفيذ والتقرير دور رجل السياسة الرئيسي . وهذا ما جعل ايستن ينتهي من التركيز على هذا الدور الى اعتبار السياسة عملية « اتخاذ القرارات السلطوية » ، واعتبار علم السياسة علم دراسة هذه القرارات . ويشرح هو هذا التركيز والتبسيط لنظرته للسياسة وعلمها فيقول : « .. تتصل الحياة السياسية بمختلف الفعاليات التي تؤثر تأثيراً هاماً في تكوين **سياسة** سلطوية لمجتمع ما ، كما تتصل **بالكيفية** التي تنفذ بها هذه السياسة . ويمكن اعتبارنا مشاركين في الحياة السياسية حينما تتصل فعاليتنا بطريقة ما بصنع سياسة ما للمجتمع وبتنفيذها . » (٢٠)

ان الابحاث السياسية منذ عهد افلاطون حتى الآن تناولت السياسة الفضلى التي يستطيع مجتمع ما أن يحقق

من خلالها غايات وجوده . كما تناولت الوسائل التي يمكن أن تنفذ بها هذه السياسة . واعتماد سياسة ما هو اختيار لقيم ما وتفضيلها على الاخرى . فالدولة التي تنتهج السياسة الليبرالية مثلاً هي دولة قائمة في مجتمع يضع الحرية فوق اية قيمة اخرى . والدولة التي تنتهج سياسة التدخل من أجل رفع مستوى معيشة الفرد العادي قائمة في مجتمع يضع العدالة فوق اية قيمة اخرى . فانتهاج سياسة ما هو اختيار لقيمة ما او لمجموعة قيم معينة . ولكن هذا الاختيار الذي تقوم به الدولة ليس نظرياً بل تطبيقياً . ولذلك تقترن اهمية اختيار سياسة ما بأهمية كيفية تطبيقها او تنفيذها . ويكون على علم السياسة أن يدرس الامرين معاً ، عملية اختيار السياسة او القيمة وعملية تطبيقها ، ولا يكون هذا الاختيار وهذا التطبيق الا من قبل سلطة ما ، ولذلك بات علم السياسة « علم دراسة التوزيع السلطوي للقيم . »

ان ايستن يضع العلاقة بين القيم والسلطة وضعاً أسلم من الذي وضعه لزويل . ولكن اجتهاد ايستن هذا يثير من الاسئلة والمعضلات اكثر مما يحسم منها . والسوأل الرئيسي يتناول محتوى هذا التوزيع السلطوي للقيم ، وماهية القوى الفعلية التي تحدد هذا التوزيع .

فهل هي قوى نفسية فردية او قيادية ؟

أو هل هي قوى مؤسساتية ؟

أو هل هي قوى فئوية تنازعية ؟

ان الذين يعتقدون بأنها قوى نفسية فردية او قيادية يركزون البحث بالعلاقة بين نفسية الفرد مواطناً كان او قائداً وسلوكه السياسي .

ويرى هؤلاء ان للانسان نوازع ودوافع وخصائص فردية لا يمكن أن يفهم موقفه السياسي الا على ضوئها . وينطبق هذا على الحاكم والمحكوم . فالمشاركة في السياسة أو اللامبالاة تجاهها ، والتطرف او الاعتدال فيها ، والمحافظة او الراديكالية ، وطلب القيادة او ايثار الانصياع ، كل هذه مواقف مردها الى خصائص فردية نفسية للشخصية لا الى عوامل وظروف اجتماعية . ولذلك يجب أن يحلل الانسان كفرد ليعرف سلوكه السلطوي ، ولا تكفي دراسة سلوك الجماعة التي ينتمي اليها او يرتبط بها . ويتوسع السلوكيون من دراسة الانسان كفرد الى دراسة السلوكية ودوافعها الفردية والاجتماعية .

ويبالغ هؤلاء في اهمية السلوك الى درجة تجاوز دراسة المؤسسات والجماعات الى دراسة العملية السياسية من خلال شخصيات المشاركين فيها ودوافعهم ومشاعرهم . بل ان السلوكيين الاجتماعيين الذين يترسم السلوكيون السياسيون

خطواتهم أقاموا علوماً سلوكية معينة استخرجوا لها موضوعاتها المشتركة من علوم النفس والاجتماع والانتروبولوجيا . وخاصة العلم السلوكي عندهم هو امكان التحاقه بالعلوم الطبيعية من حيث توصله « لمباد- ء علمية برهانية » للسلوك الانساني وينشد السلوكيون السياسيون مثل هذه المبادىء للسياسة ، ويعتقدون أن البحث يجب أن يتركز حولها .

وأهم ما تطورت اليه دراسات السلوكيين الفرديين ، بحثهم العلمي النفسي لشخصيات متوليي السلطة الذين يسميهم تعبيرنا العربي « اولي الأمر » ، والذين يدعوهم السلوكيون « صانعي القرارات » . ويرون أن يركز البحث حولهم لدورهم السلطوي التنفيذي الرئيسي . فللسلطة العامة في نظرهم كيانات سياسية تتبلور فيها كالدولة أو مجالس الحكم المحلي في المدن والارياف . ولكن سلطة هذه الكيانات تتبلور في القائمين الرسميين بأمورها . فهم الذين يستطيعون بقراراتهم أن يوجهوها وجهة ما دون الاخرى ، أو أن يتبنوا لها سياسة دون الأخرى . ولذلك يمكن تفهم حقيقة هذه الكيانات ، وحركية السلطة فيها ، ومواطن التقرير والفعل من خلال دراسة عملية صنع القرارات وخصائص صانعي القرارات . ويجب اعتبار صانع القرارات عاملاً في كيان سلطوي معين ،

وفي وضعية سلطوية معينة . واذا كان البحث يتركز في الكيانات والوضعيات السلطوية الرسمية فذلك لأن صانعي القرارات خارج الكيانات والوضعيات السلطوية الرسمية ، لا يمكن أن تصبح لقراراتهم صفة سياسية الا اذا فعلت او انفعلت بصانعي القرارات الرسمية . فقرارات رؤساء النقابات مثلاً هي سياسية بقدر ما تتصل بالقرارات المتخذة او المترقبة من قبل ذوي السلطة الرسمية . ولذلك يمكن تركيز البحث بصانعي القرارات السلطوية الرسمية ، بدون أن يؤدي هذا الى تضييق ابعاد البحث السياسي السلطوي .

ويجب أن يستهدف البحث كما ، شنيدر الاجابة على الأسئلة التالية :

كيف تصور صا رات الوضعية المعينة التي اتخذوا فيها قراراتهم ؟

وما هي العوامل التي اعتبروها مقومة لهذه الوضعية ؟

وما هي العلاقة التي رأوها بين مختلف هذه العوامل ؟

وكيف أقاموا هذه العلاقات ؟

وما هي الرغبات والحاجات التي اعتبروا أن لها تأثيرها

على هذه الوضعية ؟

وما هي مصادر هذه الرغبات والحاجات ؟

وما هي علاقتها بهذه الوضعية ؟

وما هي الأهداف العامة او المعينة التي اخذت بعين الاعتبار أو التي وقع عليها الاختيار ؟

وما هي مسالك العمل التي اعتبرت صالحة وفعالة ؟

وكيف تقررت صلاحيتها وفعاليتها ؟

إن صانع القرارات **يتصور** وضعية ما ، **ويختار** فيها قراراً دون الآخر ، ويتوقع نتائج معينة لقراره . فاذا أردنا دراسة قراره او فعله في وضعية معينة ، فان الدراسة تتناول حينئذ « .. تمييز التعلقات ، واختيار وتقييم الأغراض والاحداث والرموز والوضعيات وصانعي القررارات الآخرين . » (٢١)

فالبحث العلمي لا يتناول شخص صانع القرار فحسب ، بل يتناوله « عاملاً في وضعية معينة » . وبذلك يؤدي البحث الى التعرف على « البنيات الرئيسية » السياسية التي يقع فيها التغيير ، والتي يتمركز فيها النشاط السياسي ، وتؤخذ فيها القرارات في نفس الوقت الذي يجري فيه

التعرف على خصائص صانعي القرارات وافعالهم . فينجم عن هذا تعرف الباحث السياسي للنظام السياسي القائم وللتفاعل بينه وبين الاشخاص المتولين للسلطة .(٢٢)

وهذا النهج في البحث السياسي قديم جديد : قديم اذا اعتبرنا أن عبارة « صانعي القرارات » ان هي إلا تعبير جديد عن الحكام او القادة او الرؤساء او الائمة او الامراء او الوزراء . فنجده موضع تناول مفكري السياسة منذ افلاطون الذي أعطى الاولوية للملك الفيلسوف الى الفارابي الذي شدد على اهمية الرسول الملك الى جيمس بورنهام الذي بين أن صانعي القرارات الحقيقيين في المجتمعات الصناعية الحديثة هم مدراء المصانع . ولكنه جديد من حيث منهجيته ، ومن حيث ملاحظة التفاعل الحي بين نماذج القادة وبين النظم والوضعيات التي يعملون فيها . وهو جديد من حيث التركيز على وظيفة رئيسية للقائد السياسي ، وهي وظيفة صنع القرار ، اي اختيار امكان أو احتمال بين جملة امكانات او احتمالات تواجهه (٢٣) . وهو جديد من حيث استخدام نتائج علوم اجتماعية اخرى كعلم النفس وعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد لتفهم ظاهرة صنع القرارات السياسية .

ويكاد يكون احدث نهج يصطنعه بعض علماء السياسة بصورة خاصة في الولايات المتحدة . وهو ما يزال بمنهجيته

العلمية في طفولته . ولا اهمية كافية له حتى الآن إلا بقدر ما تضاف اليه نتائج الدراسات الاجتماعية كافة حول دور صانع القرارات في تكييف الوضعيات السياسية والتاريخية والتكيف معها (٢٤) .

كما أنه ما يزال يثير اعتراض اولئك الذين يعطون للمؤسسات السياسية الاولوية في تجسيم السلطة ، ولذلك يرون أن تتركز الدراسة السياسية العلمية حولها .

وأصحاب هذا النهج يرون أن السلطة تتجسم في المؤسسات السياسية بصورة عامة وفي الدولة بصورة خاصة . ولذلك يجب أن لا يتركز البحث السياسي السلطوي على صانعي القرارات ، بل على المؤسسات التي تقدم الاطارات والملاكات التي تصنع فيها القرارات .

فالمؤسسات لا يمكن أن تفهم على حقيقتها من خلال دراسة صانعي القرارات بل يجب أن تدرس بذاتها . ويعود بنا هذا النهج الى المنهج التقليدي في دراسة النظم السياسية ، والى الارتباط بين علم السياسة والقانون الدستوري أو القانون العام . وهو موضوع سنتبسط فيه فيما بعد . ولكن الآخذين بهذا النهج يحاولون تجديده ، وتكييفه مع المناهج الدراسية الحديثة ، والتمييز بينه وبين الدراسة القانونية ، فيؤكدون ان المؤسسات لا تدرس من خلال

نصوصها القانونية فحسب ، بل ومن خلال حركيتها الفعلية الحية . وهذه خطوة ايجابية الى الأمام في منهج دراسة المؤسسات . وقد كان من نتائجها المفيدة ادخال دراسة الاحزاب في دراسة المؤسسات . ولكن دراستها الحركية تتطلب اكثر من هذا . انها تتطلب دراسة القوى الاجتماعية والنفسية الحية التي تقوم وراءها وتفعل فيها . وهذا يفتح الطريق لدراسة الفئات الاجتماعية السياسية او لدراسة ما يسمى بالعملية السياسية .

والداعون لدراسة الفئات الاجتماعية يرون أن السلطة الفعلية قائمة فيها . والدولة ان هي إلا التشكل الظاهر الذي تفرضه وتكيفه طبيعة وجود هذه الفئات وطبيعة علاقتها ببعضها البعض . والسياسة في نظر هؤلاء هي العملية السياسية التي يتبلور فيها تصادم الفئات ببعضها البعض . (٢٥) .

وينظر أصحاب هذا النهج الى الفئة من حيث فاعليتها ومن حيث خصائصها المشتركة . والفئة هي في نظرهم « مجموعة من الأفراد يعملون معاً كوحدة . » (٢٦) فالفئة وحدة في الفعالية تفرضها وحدة في الغاية . والفئة مجموعة من الافراد ذوي خصائص مشتركة . وقد تكون قاعدة تجمعهم مع بعض جيلية (٢٧) كما هي حال منظمات الشباب ، او جنسية كما هي حال المنظمات

النسائية ، أو اقتصادية كما هي حال جمعيات التجار أو الصناعيين ، أو عنصرية كما هي حال جمعيات الاقليات العنصرية ، او دينية كالمؤسسات الأكليركية او المجالس الطائفية والملية أو جغرافية كالجمعيات الاقليمية أو القروية . ولكنها تشترك كلها اياً كانت قاعدتها ، واياً كانت خصائصها ، في أنها تحاول التأثير على السلطة لتنال ما تريده منها . ومن هنا يتعذر فهم السلطة بدون فهم هذه الفئات وكيفية تفاعلها معها وكيفية تفاعلها مع بعضها البعض . وقد تبدو من خلال هذا التفاعل المؤسسات الرسمية نفسها كفئات ذات مصالح خاصة . فقد تطالب فئات الشباب مثلاً بتخفيض سن الانتخاب الى ثمانية عشر عاماً . فيهدد هذا المطلب امكان اعادة انتخاب اكثر اعضاء البرلمان . فيتضامن البرلمان القائم في وجه هذا المطلب ويتحول اعضاؤه من هيئة مشرعة الى فئة متحركة دفاعاً عن مصلحة خاصة لها ، أياً كانت متطلبات الصالح العام .

ويرى أنصار هذا النهج أن التوزيع السلطوي للقيم لا يمكن أن يفهم الا من خلال تنازع الفئات المؤلفة للمجتمع على السلطة وعلى القيم . لأن طالب السلطة أو القيم الذي يتخذ السلطة طريقه اليها هو على اية حال ممثل مصالح فئة معينة ، أو أنه واقع تحت وطأة ضغط فئة او فئات معينة .

فلوجوده وسلوكه طابع اجتماعي وملابسات ومضاعفات اجتماعية يمكن أن تفهم الظاهرة السياسية بكاملها من خلالها . ولذلك يؤدي اتخاذ الفئات ذات المصالح Groups of special interest او الفئات الضاغطة Pressure Groups موضوعاً للدراسة الى تفهم حقيقة الظاهرة السلطوية من خلال جميع الفعاليات الاجتماعية المتصلة بها ، هذه الفعاليات التي تكيف القادة والمؤسسات والنظم وفقاً لمتطلبات تكيف هذه الفئات مع حاجاتها وظروفها الجديدة . فيتناول علم السياسة صميم الحياة السياسية ، بدل ان يتوقف عند مظاهرها الشكلية أو القانونية .

إن هذا النهج يفتح بالفعل آفاقاً فسيحة للبحث العلمي السياسي الداخلي والخارجي . فسياستنا اللبنانية الداخلية والخارجية مثلاً لا يمكن أن تفهم الا من خلال تحليل شامل لمختلف الفئات ذات المصالح الخاصة او الضاغطة التي يتألف منها المجتمع اللبناني ، والتي تتنازع مع بعضها البعض وتتفاعل يومياً مع السلطة . فمثل هذا التحليل أجدى للباحث السياسي من تحليل اي نص من نصوص الدستور او القوانين العامة . والسياسة الاميركية تجاه فلسطين لا يمكن أن تفهم إلا من خلال معرفة كيفية تفاعل الفئات الضاغطة في المجتمع الاميركي . لان الصهيونيين الاميركيين وان لم يكونوا اكثر هذه الفئات عدداً ، إلا

أنهم اثبتوا أنهم من أشدها فعالية . والسياسة الفرنسية في الجزائر لا يمكن أن تفهم الا من خلال معرفة قوة المعمرين الفرنسيين كفئة ضاغطة داخل فرنسا . وقد تقدم هذا النهج الدراسي في الولايات المتحدة اكثر مما تقدم في أي بلد آخر . ولعل لطبيعة تكوين الشعب الاميركي أثرها في ذلك . ولكن علماء البلاد الاخرى يهتمون به اهتماماً متزايداً . وقد اتخذت الجمعية الدولية لعلم السياسة موضوع الفئات الضاغطة كأحد موضوعات مؤتمرها الرابع الذي انعقد في روما في أيلول سنة ١٩٥٨ . (٢٨)

ويثير هذا النهج موضوع علاقة علم السياسة بعلم الاجتماع . وسنعود للتبسط في هذا الموضوع فيما بعد . ونكتفي بأن نذكر الآن بأن الباحثين الذين يعتمدون هذا النهج ما يزالون في أول الطريق . وما يزال يتعذر عليهم الاتفاق على مفهوم واحد « للفئات ذات المصالح الخاصة » ، او « الفئات الضاغطة » ليصنفوا تحته كل الفئات التي تتنازع تنازعاً سلطوياً . ثم أن هذا النهج يفترض أن المظاهر الاجتماعية لنشاط الانسان السياسي تستفرغ كل سياسيته . وان فهمها وحدها يكفي لفهم ما هو فيه من سياسة او من فعالية سلطوية . ولكن كيان الانسان الفردي ينقض هذا الافتراض ، ويقضي بالدرس الاجتماعي والنفسي لسلوك الانسان السياسي .

وهكذا نرى أننا اذا توصلنا لتحديد موضوع علم السياسة بأنه التوزيع السلطوي للقيم ، إلا أننا لم نتوصل لتحديد محتوى الموضوع ، ولا الى تحديد مقولات البحث اللازمة لمعرفة الموضوع . ونجد أننا متنازعون بين مقولات **النفسيات والسلوكيات والشخصيات والمؤسسات والفئات** فمن خلال أي من هذه المقولات يمكننا أن نحيط بالفعل بعملية التوزيع السلطوي للقيم ؟

إننا اذا سلمنا باختصاص علم السياسة ببحث السلطة ، إلا أننا لا نستطيع التسليم باختصاصه بأية من هذه المقولات الآنفة الذكر ، فمقولة المؤسسة مأخوذة من القانون الدستوري ، ومن التاريخ . ومقولة الفئة مأخوذة من علم الاجتماع . ومقولتا الشخصية والنفسية مأخوذتان من علم النفس . ومقولة السلوك مأخوذة مما يسمى بالعلوم السلوكية . وقد اقتصرنا على المقولات الوصفية المأخوذة من علوم وصفية . ولو توسعنا منها الى العلوم المعيارية للقينا مقولات اخرى أخذها علمنا من الفلسفة وعلم الاخلاق وغيرهما . ويعني هذا ان ذاتية علم السياسة المستقلة ما تزال ذاتية رخصة العود ، وان ما يدين به من حيث البحث والمنهج للعلوم الاخرى ما يزال اكثر مما يبزّها فيه او ينفرد عنها فيه .

ويفرض علينا هذا الوضع تتبع صلة علم السياسة

بالعلوم الاخرى بحثاً ونهجاً وتاريخاً تتبعاً دقيقاً . كما يفرض تعاونه معها تعاوناً قوياً . وقد جرى هذا التعاون حتى الآن بادخال مفاهيم ومقولات ومناهج ومصطلحات علوم اخرى في علم السياسة . فأكسبه هذا بعض الغنى ، وان لم يكسبه بعدما ننشد له من كثافة ووحدة وطرافة . وقد حمل هذا الوضع العالم الاميركي مورجنتو على أن يقول « ان علم السياسة المعاصر ، ليس له وحدة اتجاهية ، ولا منهجية ، ولا غائية . » (٢٩)

ان علم السياسة يعتمد في تحقيق وحدته الاتجاهية والمنهجية والغائية على العلوم الاخرى عامة ، والعلوم الاجتماعية خاصة . وهذا الاعتماد هو الذي يظهره مبعثراً بدل ان يكون متراصاً . فالعلوم كلها تعتمد على بعضها البعض ، وتتفاعل مع بعضها البعض . والمهم أن يكون للعلم محور اهتمامي يظل قوام تفاعله مع العلوم الاخرى . والسلطة كما رأينا هي المحور الاهتمامي لعلم السياسة . ولكن يحسن بنا ونحن نؤكد هذا مجدداً أن نتذكر أن السلطة ليست كما يبدو لاول وهلة قوة أو طاقة قائمة بذاتها ، بل هي قوة او طاقة علاقية . فالسلطة ليست موجوداً حسياً او جسمياً يقبض عليه متولي السلطة . ولكنها علاقة بينه وبين الذين يتولى أمرهم . ولنأخذ مثلاً على ذلك الجيش . فهو أهم أداة سلطوية تنفيذية

في يد الحاكم . ولكن هذه الاداة ليست جزءاً من ذات الحاكم . ولكنها جزء من طبيعة العلاقات القائمة بينه وبين محكوميه . وقد يكون الجيش عن رغبة او رهبة أداة طيعة تحت تصرف الحاكم . ولكن بقاءها كذلك رهين ببقاء الرغبة أو الرهبة ، أي ببقاء نوع ما من العلاقة بين الحاكم والجيش او بين الحاكم ومختلف فئات المحكومين .

واكثر الابحاث العلمية للسلطة تؤكد على مفهومها هذا . وتنبهنا هذه الابحاث الى أن علينا أن نعني بالسلطة العلاقات السلطوية ، والى أن هذه العلاقات قد تكون اكراهية او اقناعية او الاثنين معاً .

وهذا الايضاح يساعدنا على أن نضع تعاون علم السياسة مع العلوم الاخرى في وضعه الصحيح . وهو وضع تأليفي لا تجزيئي . ويستقيم هذا الوضع اذا تصورنا **علم السياسة علم العلاقات السلطوية حيث كانت . فيتناولها كيفما تجلت في فعاليات الافراد والفئات والمؤسسات ،** ويتناولها بصورة خاصة من حيث علاقتها بالدولة . والاعتراض الوحيد على هذا الوضع هو أنه ينطبق على علم السياسة كما يجب أن يكون ، لا كما هو عليه الآن . لان الاستقصاء التعددي للعلاقات السلطوية القائم الآن هو تنافري اكثر مما هو انسجامي . فالباحثون عنها من خلال

فعاليات الأفراد يجدون منطلقاتهم ونتائجهم متعارضة مع منطلقات ونتائج الذين يبحثون عنها من خلال فعاليات الفئات او المؤسسات . وتقع المسؤولية في ذلك في نظرنا على يفاعة هذه الابحاث من ناحية ، وقصور النظرة الى الانسان من ناحية اخرى . فوجود الانسان الفردي- ووجوده الفئوي ووجوده في مؤسسة حالات وجودية طبيعية . ولكل من هذه الوجودات علاقة سلطوية ما . وليس لها تسلسلية زمنية أو منطقية معينة . ولكن الاعتراف بطبيعتها يقضي باستخدامها كلها مقولات للبحث السياسي السلطوي . ولا يعني هذا اننا ملاقون بالضرورة توافقاً أو تعارضاً معيناً بين وجود هذه المقولات ، فقد يكون التعارض في بعض الاحيان والتوافق في احيان اخرى . والمهم في نظرنا هو الانسجام المنهجي ، الذي يمكننا من تركيز البحث ، وتوقع نتائج هامة منه .

ونحن ما نزال هنا كما سبق أن بينا في الجو الوصفي لعلم السياسة ، ولم نتجاوزه لجوه المعياري . وبالرغم من انه يبدو على المفكرين العرب أنهم يضعوننا غالباً في الجو المعياري لعلمنا ، الا أن بعض تعاريفهم تقدم المفهوم الوصفي ثم تنتقل منه الى المفهوم المعياري . ومن هذه التعاريف تعريف احمد بن مصطفى الذي يحدد فيه علم السياسة بأنه العلم الذي « .. يعرف منه أنواع الرياسات

والسياسات والاجتماعات المدنية وأحوالها .. » واذا حاولنا ترجمة هذا التعريف لمصطلحاتنا الحديثة ، لم نكن بعيدين عن الصواب اذا قلنا « أنه العلم الذي تعرف به أحوال المؤسسات والسلوكيات والتجمعات المدنية الفئوية وغيرها .. » وحين يحدد له ابن مصطفى موضوعاً خاصاً يقول : « انه المراتب المدنية واحكامها . » وبقدر ما تعبر احكام المراتب عن توزيع سلطوي للقيم ، لا نجدنا هنا ايضاً بعيدين كل البعد عن المفهوم الحديث لعلم السياسة الذي هدانا اليه ايستن . ونجدنا هنا ايضاً أمام محاولة لتأليف عدة حقول للدراسة السياسية حول موضوع واحد ، نعني موضوع احكام المراتب المدنية . كما أننا نجد أننا نلتقي في هذه الحقول بأكثر من علم واحد . ولا بد ان نقدر علاقة علم السياسة بالعلوم الاخرى ، وقد كان حتى الامس القريب جزءاً منها ، وهو الآن يستقل استقلالاً تعاونياً عنها ، وهو في طريقه لأن يكون العلم التأليفي للابحاث السلطوية للعلوم الاجتماعية كافة . ولا نستطيع ان نتبين هذه الصيرورة إلا إذا استعرضنا علاقته بسائر العلوم . وهذا ما نرجو ان نكرس له دراسات تالية .

مراجع الفصل الثالث

١) La Science Politique Contemporaine
نفس المرجع ، ص : ١٢

٢) Duverger, La Méthode de la Science Politique
ص : ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤

٣) Russel, Bertrand, Power, a new Social Analysis, London, 1948

٤) نفس المرجع ، ص : ١٠

٥) نفس المرجع ، ص : ١٠

٦) نفس المرجع، ص : ٣٥

٧) المرجع السابق الذكر ، ص : ٧٥ Meynand

٨) Fairchid, Dictionnary of Sociology, New-York, 1944
ص : ٢٢٧

٩) ابن خلدون ، المقدمة ، ص : ٧٠

١٠) نفس المرجع ، ص : ٢٤٩

١١) Yonng, Roland, Approaches to the Study of politics Evanston, illinois, 1958, Hans Morgentan, Power as a Political Concept
ص : ٧٤ .

١٢) Robson, **The Teaching of Social Sciences,** Political Science, Unesco,

ص : ١٧

١٣) Burdeau, George, **Méthode de la Science Politique,** Dalloz, Paris, 1959

ص : ١٨٨

١٤) Catlin, G.E.G. **The Science and Method of Politics,** New-York, 1927.

ص : ١٢٢

١٥) نفس المرجع ، ص : ١٤٢

١٦) Catlin, **A History of the Political Philosophy** London, 1950

ص : ٣

١٧) Easton, David, **The Political System,** New York, 1953

١٢٢ :

١٨) Laswell, Harold, **power and Society**

ص : ٢٤٠

١٩) المرجع السابق الذكر ، ص : ٧٦ Meynand

٢٠) المرجع السابق الذكر ، ص : ١٢٨ Easton

٢١) Snyder, Richard C : A Decision Making Approach to the Study of Political Phenomena,

فس المرجع السابق الذكر ، ص : ١٧

٢٢) للتوسع في معرفة دراسة صانعي القرارات وما اجري فيها من ابحاث تراجع المراجع التالية :

Davidson, Donald and Pattrick Suppes in collaboration with Sidney Siegel, **Decision Making an Experimental Approach,** Stanford, 1957

Jones, M.H., **Executive** Decision—Making R.D. Irwin, 1957

Lasswell, Harold, I) « **Current Studies of the Decision Process : Automation Versus Creativity** », Western Political Ouarterly, VIII (1955) 381—400 2 ». **The Decision Process,** Bureau of Government Research, College of Business and Public Administration, Journal of Conflict Resolution, I (June, (1957) 200—211.

Matthews, Donald, **Social Background of Political Decision — Makers,** Doubleday Short Studies in Political Science, 1954.

Riezler, Kurt, **Political Decisions in Modern Society,** Ethics, LXV (Supplement to January 1954 issue).

Snyder, Bruck and Sapin, Decision — Making as an **Approaches to the Study of International Politics,** Foreign Policy Analysis, Series, N°3.

٢٣) France, Mendes, **gouverner C'est Choisir,** Paris, 1953

صعب ، حسن ، **المفهوم الحديث لرجل الدولة** ، المكتب التجاري ، بيروت سنة ١٩٥٩

٢٤) للتوسع ني دراسة النهج النفسي السلوكي في البحث السياسي تراجع الكتب التالية :

Adorno, (T.W), **The Authoritarian Personality,** New York, 1950

Bayle, Dr François, **Psychologie et Ethique du national — socialisme,** Paris, 1953.
Gouldner, Alvin W., **Studies in Leadership** New-York, 1950.
Heinz, Eulan, **Political Behaviour,** Glencoe (III), 1956.
Lasswell, Harold, **Psychopathology and Politics,** Chicago, 1930.
Lasswell, Harold, **Personality and Political Crisis, Glencoe,** 1951.
Sauvy, Alfred, **La Nature Sociale** (Introduction à la Psychologie Politique), Paris, 1957.
Truman, David, The Impact on Political Science of the Revolution in the Behavioral Sciences, **Research Froutiers in Politics** and Government,

٢٥) المرجع السابق الذكر Meynand
ص : ٢٠٢ — ٢٣١

٢٦) Hogan, Charles, The Group in Political Science, **Approaches to the Study of Politics.**
ص : ٣٨ ، ٥١

٢٧) المرجع السابق الذكر ، ص : ١٠١ Meynand

٢٨) مراجع اضافية لموضوعات علم السياسة والفئات ذات المصالح الخاصة

Bailey, Stephen, Congress Makes a Law, New-York, 1950
Bentley, A.F. **The Process of government,** 1908.

Duverger, Maurice, **La Participation des Femmes à la Vie Politique,** Paris 1955
Gross, Bertram, **The Legislative Struggle**
Homans, George C **The Human group, Londres,** 1951.
Latham, Earl, **The group Bases of Politics,** Ithaca, 1952.
Tabbara, Bahije, les Forces Politiques au Liban.
Truman, David, The Governmental Process Political Interests and Public Opinion. (New York, 1951).

٢٩) Morgentan, Hans ,Power as a Political Concept,
المرجع السابق الذكر ، ص : ٦٨

٣٠) مراجع للدراسة العلمية للسلطة :

* * *

Institut International de Philosophie Politique — **Le Pouvoir** T.II, Paris 1957, Le Pouvoir.
De Jouvenel,

Laswell, Harold,
1) **Politics, Who gets What, When, How,** New York, 1936.
2) **Power and Personality,** New York, 1948.

3) **Power and Society,**
New Haven, 1950.

4) **A Study of Power,**
Glencoe, 1950.

Merriam, Charles E, **Political Power,**
New York, 1934.

Pose, Alfred, **Philosophie du Pouvoir**
Paris, 1948.

Russel, Bertrand, **Power**
London, 1938

مراجع مادة مقدمة لعلم السياسة

مراجع اختيارية والزامية

غالي ، دكتور بطرس بطرس : المدخل في علم السياسة

عيسى ، دكتور محمود خيري : الطبعة الاولى سنة ١٩٥٩

العمري، دكتوراحمد سويلم : السياسة والحكم في ضوء الدساتير المقارنة مكتبة الانجلو المصرية .

الجمال، الدكتوراحمدعبدالقادر : مقدمة في أصول النظم الاجتماعية والسياسية الطبعة الثانية سنة ١٩٥٨ مكتبة النهضة المصرية

صعب ، الدكتور حسن : المفهوم الحديث لرجل الدولة المكتب التجاري سنة ١٩٥٨، بيروت

الكتب الألزامية للجميع

ارسطو السياسيات

ترجمة ابن خلدون المقدمة—من الكتاب الاول حتى الباب السادس

دار الكتاب اللبناني سنة ١٩٥٦

مكيافيلي، نيقولو الامير — المكتب التجاري — الطبعة الاولى
ترجمة خيري حماد بيروت ١٩٦٠

لوك ، جون في الحكم المدني ، اللجنة الدولية لترجمة
ترجمة ماجد فخري الروائع — بيروت سنة ١٩٥٩

للذين يتقنون الفرنسية

Meynand, Jean : Introduction à la Science Politique, Paris, 1959

للذين يتقنون الانكليزية

Lipson, Leslie : The Great Issues of Politics, New York, 1954

ALTHUSSER, Louis : Montesquieu : La Politique et l'Histoire, Paris, 1959

ANNALES DE PHILOSOPHIE POLITIQUE : Le Pouvoir Tome I — II, Paris, 1956.

BAGEHOT, Walter : **The English Constition** World' Classic, Edition New York Oxford University Press 1928

BOURRICAND, F. : Science Politique et Sociologie Revue Française de Science Politique Juin, 1958, P.P.249 — 276.

BRIMO, Albert : La Science Politique peut-elle se passer d'une définition. L'Actualité Juridique — May20, 1958, PP. 37—41.

BROOKINGS LECTURES: Research Frontiers in Politics and Government Washington, 1955.

BURDEAU, George : Méthode de la Science Politique-Dalloz, Paris, 1959.

BURDEAU, Georges : Traité de Science Politique — Paris, 1949.

BURGESS, John : Political Science and Comparative Constitutional Law (1890).

BUTLER, David : The Study of Political Behaviour 1958.

CALTIN, George Edward Gorden: The Science and Method of Politics New York,1927

CENTRE DE SCIENCES POLITIQUES DE L'INSTITUT D'ETUDES JURIDI QUES DE NICE : Politique et Technique — Paris, 1958.

GROSSER, Alfred : La Démocratie de Bonn — Paris, 1958

DABIN, Jean : L'Etat ou la Politique — Essai de définition Paris, 1957.

DUVERGER, Maurice: Méthodes de la Science Politique — Paris, 1959.

EASTON, David : The Political System — New York, 1953

ESSLINGER, William: Politics and Science — New York, 1955

EVLAN, Heinz : Political Behaviour — Blencoe (III), 1956.

FABRE, Michel Henri: Le Soldat des Etats-Unis — Aix en Provence, 1952.

GARCEAU, O : The Public Library in the Political Process, New-York : Columbia University Press, 1949.

GARDET, Louis : La Cité Musulmane — Paris, 1954.

GOULDNER, Alvin W: Studies in leadership — New York, 1950

GRANDEAU, F. : De la Sociologie à la Politique — Paris, 1945.

GRIFFITH E.S. : Research in Political Science — Chapel Hill University of North Carolina Press — 1948.

GURVITCH, George: Déterminismes Sociaux et Liberté Humaine, Paris, 19.

ILYAS Ahmed : Social contract and the Islamic State Ilyas Ahmed (Allahabad, 1944).

JACOBSEN and LIPMAN:Political Science New York 1939

JENKINS, Thomas P.: The Study of Political Theory — New York, 1955.

de JOUVENEL, Bertrand: 1) Revue Française de Science Politique — L'Essencede la Politique Oct. déc. 1952 PP. 641 — 52
2) The Nature of Politics — Cambridge Journal May 1954, PP. 451—65

LAPIERRE, J.W. : Le Pouvoir Politique — Paris,1953

LEISERSON, Anery : Parties and Politics and Institutionnel Behavioural Approach — New York, 1958

LOEWENSTEIN, Karl, Political Power and the Governmental Process, Chicago, 1957.

MACRIDIS, Roy C : The Study of Comparative Government — New York, 1955.

MARSAL, Maurice : L'Autorité (Que sais-je). Paris, 1958

MATTERN J. : Geopolitik. Doctrine of National Self — Sufficiency Baltimore : The John Hopkins — UNIVERSITY Press, 1942

MEISEL, James H : The Myth of the Ruling Class — Am Arbor, 1958.

MERTON, R.K. : Social Theory and Social Structure — Blencoe, III: Free Press, 1949.

MONEY-KYRLE, R.E. :Psychoanalysis and Politics — London, 1951

MOODIE, A.E. : Geography Behind Politics — London, 1957

MOORE, J.B.Jr : Sociological Theory and Contemporary Politics, American Journal of Sociology — Sept. 1955 (P.P. 107 — 115).

MORGENTHAU Hans J :Politics among Notions — The struggle for Power and Peace — New-York, 1954.

MUNSO, W.B. : The Invisible Government — New York : Macmillen — 1928.

OGBRUN, W.F. : GOLDENMEI SER, A: The

Social Sciences and their interrelations — New York : Houghton MiffLin, 1927.

PARSONS, T. : 1) The structure of Social Action (New York : Mc. Graw Hill,1937
2) Essays in Sociological Theory — Pure and Applied (Blencoe, III : Free Press, 1949).

REPORT OF THE COMMITTEE FOR THE ADVANCEMENT OF TEACHING, AMERICAN POLITICAL SCIENCE ASSOCIATION : Goals for Political Science New York, 1951.

RICE, Stuart : Quantitative Methods in Politics — New York , 1928

RIEFF (P.) : Psychology and Politics World Politics — January 1955 PP. 293 - 304.

ROBSON, W.A. : The University Teaching of Social Sciences Political Science — Unesco — Paris, 1954.

SAUVY Alfred : La Nature Sociale — Introduction à la Psychologie Politique — Paris, 1957.

SOLTAU, Roger, An Introduction to Politics — Londres. 1951

TRUMAN David : The Governmental Process — New-York — Knopf, 1951

UNESCO : La Science Politique Contemporaine — Paris, 1950.

WALLAS, Graham : Human Nature in Politics — First Edition in 1908.

YOUNG, Roland Arnold: Approaches to the Study of Politics Northmestern University Press, 1958.

موضوعات للبحث في مادة مقدمة لعلم السياسة

المنهج العربي الكلامي لدراسة السياسة
» الفقهي » »
» الخلقي » »
» الفلسفي » »
» الاجتماعي » »
المفاهيم المعاصرة لموضوع علم السياسة :
المنهج الفلسفي لدراسة السياسة :
» التاريخي » »
» النفسي » »
» الاجتماعي » » ،
علاقة علم السياسة بعلم الاخلاق
» » » بالقانون الدستوري
» » » بالفلسفة السياسية
» » » بالانتروبولوجيا
العلاقة بين السلطة والقيم في الدراسات العلمية الحديثة
المفهوم الحديث للعملية السياسية
علم السياسة ودراسة صانعي القرارات

علم السياسة رالمؤسسات السياسية

علم السياسة ودراسة الفئات الضاغطة

» » ودراسة الرأي العام

» » » الاحزاب

» » » العلاقات الدولية

الدراسة المنهجية للانتخابات

العلاقة بين الوقائع والنظريات في علم السياسة

علم السياسة في فرنسا

» » » الولايات المتحدة

» » » بريطانيا

» » » سويسرا

» » » الهند

المفهوم السوفياتي في علم السياسة

علمية علم السياسة

تعاون علم السياسة مع العلوم الاجتماعية

» » » مع العلوم الطبيعية

» » » » » الرياضية

مفهوم علم السياسة للعلاقة بين النظرية السياسية والسلوك السياسي

مفهوم لزويل للسلطة

» بوردو للسلطة

العلاقة بين علم السياسة والدين

القسم الثاني

دراسات علمية

السياسة بين المثالية والواقعية

صورة مكيافيلي الحقيقية

المفكر السياسي الايطالي مكيافيلي مفكر مظلوم حتى الآن ، ومغبون قبل كل شيء من قبل المستشهدين به والمعولين عليه . فهؤلاء اتخذوه حجتهم لتبرير اقتراف الحاكم لأي اثم سياسي . نسبوا اليه اعتبار الآثام السياسية قوانين وسنن السلوك السياسي لا يستغني عنها الحاكم ، ولا يستطيع بدونها أن يكون حاكماً ناجحاً . وبهذا أصبح مكيافيلي علماً على الانحطاط السياسي ، وأصبحت المكيافيلية مرادفة للقبح الاخلاقي .

وهؤلاء الذين صوروا مفكر فلورنسا القرن السادس عشر هذا التصوير المبتسر ، وصفوه بأنه مفكر سياسي واقعي ، وارتاحوا الى هذا النعت تفسيراً لكل ما صدر عنه ، او لكل ما نسبوا اليه . ولم يفطن هؤلاء الى أن بعض مواطني مكيافيلي من الذين عاصروه في القرن السادس

عشر اتهموه بالمثالية واعتبروا تفكيره بعيداً كل البعد عن الواقعية السياسية . وليس بوسعنا وصف مكيافيلي أو أي مفكر آخر بالواقعية او المثالية بدون التحديد المسبق لمفهوم الواقعية والمثالية . فاذا قصد بواقعية مكيافيلي أنه تأثر في نظرياته السياسية بواقع بايطاليا في القرن السادس عشر ، فهذا صحيح . وأما اذا قصد منها انه لم ير إلا هذا الواقع ، فهذا خطأ . فقد استوحى نظرياته من هذا الواقع ومن درسه للتاريخ الروماني ، وغلب عليه في درسه الاعجاب بهذا التاريخ . كما أنه لم يتوقف عند واقع الفساد والتجزئة الذي كانت تعانيه ايطاليا في القرن السادس عشر ، بل اتخذ الوحدة الايطالية مثلاً أعلى ؛ وبذلك يبدو مثالياً في نظرته الى ماضي ايطاليا ، ومثالياً في نظرته الى مستقبلها ، ومن هنا جاز ان تنطبق عليه الواقعية والمثالية معاً ، وان كنا جميعاً لا نكاد نرى المكيافيلية إلا من خلال الواقعية ان لم تكن الواقعية القاتمة ؛

وموطن الخطأ في الحكم على مكيافيلي هو انا تعودنا ان ننظر اليه من خلال مؤلف واحد اشتهر به اكثر من سواه ، هو « الامير » وان نتناسى مؤلفات اخرى لا تقل عنه اهمية «كالمقالات الرومانية» «وفن الحرب» « وتاريخ فلورنسا » وغيرها . وبالرغم من صدور هذه المؤلفات عن مفكر واحد ، الا إنها لم تكتب كلها بروح

واحدة . وهذا ما جلب على مكيافيلي تهمة التناقض مع نفسه ، وهي تهمة أصدق من اتهامه بالمكيافيلية البشعة التي لم يخلع عليه سواها حتى الآن .

كتب مكيافيلي هذه المؤلفات بعد أن استعاد آل مديشي حكم فلورنسا ، والغيت فيها الجمهورية ، وعزل من وظيفته الهامة كسكرتير لمجلس العشرة الذي كان يتولى شؤون الحرب والسياسة الخارجية في جمهورية فلورنسا . ونفي ماكيافيلي من فلورنسا ، فكان يأمل من توجيه كتاب « الامير » الى لورونزو دي مديشي أن يعفى عنه ، ويستعيد مركزه في خدمة أميره ووطنه . كما كان يأمل من توجيه الكتب الاخرى للبابا كليمنت السابع لو يتاح له تبوأ مركز ما في روما . فكان للألم الذي خلفته المحنة ، واثاره النفي ، وللأمل الذي لم يفقد في العودة ، واكتساب الرضا ، أثرهما العميق في توجيه كتاباته . كانت له تجاربه السياسية المستمدة من خدماته في ايطاليا ، وزياراته للبلاد الاوروبية الاخرى في مهام دبلوماسية ، فجاءت كتاباته كلها وليدة فكر مختبر متألم ، اكثر مما هي وليدة فكر موضوعي متأمل . ولذلك سرت فيها الحياة والسطحية ، وانتفى فيها العمق والمنهجية ، وأصبحت أقرب الى انطباعات متناقضة ، منها الى نظريات فلسفية أو علمية محكمة المنطقية . وهو يشير الى شيء من هذا

في مقدمة « الامير » ، اذ يذكر للمهدى اليه ، انه يقدم اليه « معرفته بافعال الرجال العظماء ، التي اكتسبها من معاناة طويلة لاحداث عصره ، ودراسة متصلة للماضي » .

ويبدو لمطالع جميع هذه المؤلفات ، لا لواحد منها دون الآخر ، انه في « الامير » متأثر بالفعل اكثر ما هو متأثر بأحداث عصره ، بينما هو متأثر في الكتب الاخرى ، وخاصة « المقالات الرومانية» بأحداث الماضي أي بدراساته الاعجابية للتاريخ الروماني . وهذا ما يفسر لنا الى حد ما اختلاف آرائه وتباين صورتيه في الكتابين فهو في « الامير » المواطن الايطالي التعيس بما يراه من احتلال اجنبي لايطاليا ، ومن مقاومة البابا لتوحيد ايطاليا بينما توحدت اسبانيا وفرنسا ، ومن فساد يستشري في الحياة السياسية الايطالية . وهو حريص على أن ينهض امير ايطالي لتحرير ايطاليا ، وطرد البرابرة اي الاسبانيين والالمان والفرنسيين منها ، وتوحيد ممالكها واماراتها ، وتخليصها من سلطان البابا ، ولا يهمه ان يستبد هذا الامير ، وان يصطنع اية وسيلة لتحقيق هذه الاغراض ، فكل الوسائل مشروعة لبلوغ هذه الأغراض النبيلة . وهو يرجو أن يستحث لورنزو للنهوض بهذا الواجب الوطني الشاق . وأما في « المقالات الرومانية » فانه يكتب من وحي التاريخ الروماني الذي يرى الجمهورية وحكم الشعب

لنفسه اجمل ما فيه ، وبذلك يظهر مكيافيلي استبدادياً في « الامير » وديموقراطياً في « المقالات الرومانية » .

مكيافيلي يعتبر الحكم في الكتابين خيراً في حد ذاته ، لأنه يقي الانسان من شر أخيه الانسان وظلمه له ، فالانسان يولد عنده شريراً ويموت شريراً ، وهذه خاصة نفسية خلقية ملازمة له تجعل الحكم أمراً واجباً وجوباً خيراً له ، أياً كان شكل هذا الحكم. وهذه النظرة للانسان هي التي تسمح لمكيافيلي بأن يدعي بأنه اهتدى بها الى قوانين وقواعد للسلوك السياسي ، ولنشوء الدول وعظمتها وانهيارها ؛ وهذا عائد لأن كل ما يحدث هو وليد إرادة الانسان . « الذي تبقى رغباته وسجاياه واحدة لا تتبدل ولا تتغير في كل العصور ، فالنتائج المترتبة على ذلك هي إذاً دوماً واحدة . » وهي نتائج مستقلة عن الدين والأخلاق .

وبهذا الادعاء وجه مكيافيلي التفكير السياسي الحديث تفكيراً زمنياً وضعياً جديداً ، واستحق الى حد ما لقب رائد علم السياسة الحديث . لان التفكير السياسي غلب عليه قبله ، إلا في الحالات الاستثنائية كحالة مفكرنا العبقري ابن خلدون ، الخضوع للفلسفة او الاخلاق أو الدين او القانون . وهذا السبق حققه مكيافيلي في «الامير» و «المقالات» ولكنه سبق يتصل بنهجه الفكري

اكثر مما يتصل بنتائج هذا النهج، إذ أن هذه النتائج تقدم لنا مفكراً استبدادي النزعة في « الامير » وآخر ديموقراطي النزعة في « المقالات » وقد شاعت بيننا حتى الآن الصورة المكيافيلية الاولى ، فلنحاول أن نلم ولو بعض الالمام بالثانية أمل الاحاطة بحقيقة المفكر الكاملة .

ان الحكم او الدولة هي خير في حد ذاتها لأنها تصون الانسان من شرور انانيته وطمعه وفوضويته ولكنها اقرب الى الخير بقدر ما هي متكرسة لخير الشعب العام . فالشعب وان كان مجموعة من الأفراد الانانيين ، إلا أنه قابل لأن تنشأ عنده من خلال وعي أفراده لمصالحهم الخاصة والمشتركة ، روح عامة .

وهذه « الروح العامة » هي مرتكز الدولة الاساسي . ان وجودها كان السبب في عظمة الدولة الرومانية ، وهي عند مكيافيلي مقوم عظمة كل دولة ، فالدولة باقية ما شاعت فيها هذه « الروح العامة » التي تحمل أفرادها على التضحية في سبيل الخير العام ، وحين تزول هذه الروح تزول الدولة . وكل دولة معرضة لنشوء ونمو فزوال وفقاً لسنن حتمية لا مرد لها ، والدول تبدأ غالباً ملكية ، ثم تتحول الى استبدادية ، تتسلط فيها على الحكم اقلية اوليغاركية . ويظل هذا الحكم قائماً ما دامت « الروح

العامة » ترى في هذه الاقلية . ولكن الانحلال الى حكم
شعبي قدر محتوم ، ويتحول هذا الحكم بعد ذلك الى
فوضى تنبثق منها ملكية جديدة وتنشأ بعد ذلك دورات
جديدة مماثلة يتعاقب فيها النشوء والزوال تعاقب الليل
والنهار .

ويبرز تفضيل مكيافيلي للحكم الديموقراطي من خلال
ربطه « للروح العامة » لا بالدين او القوة العسكرية
فحسب بل وبالحرية ايضاً . فالدين عنده وسيلة لتعزيز
تضامن الشعب وتوطيد وحدته ورفع خلقيته . والقوة
العسكرية المتمثلة في جيش وطني نظامي لا في جيش من
المرتزقة المأجورين هي ضمانة الدفاع عن الدولة وحفظ
سلامتها . وأما الحرية فانها تعني عنده الامن على الحياة
والشرف والملكية في ظل القانون . والذين يعيشون تحت
حكم حر « .. يستطيعون أن يستمتعوا بدون قلق بما هو
ملك لهم ، غير خائفين على شرفهم او انسبائهم أو أطفالهم
أو أنفسهم . » ومواطنو هذه الدول الحرة يعرفون أن
ابناءهم يمكن أن يبلغوا أرفع المراكز في الدولة فيشجعهم
هذا على التناسل ، مما يزيد في قوة الدولة وثروتها . والحكام
الذين يقدرون هذا ، فيحكمون بقوانين تصون حرية
شعوبهم وتضمن امنها ، هم الحكام الاسعد حالاً .
الشعب ينشد الحرية والامن في ظل القانون . فاذا أمن

له الحكام ذلك امنوا وازدهر حكمهم .

والحرية تعني اكثر من هذا عند مكيافيلي . انها تعني
كما عنت لأفلاطون في كتاب القوانين او النواميس كما
يسميه الفارابي — مشاركة الشعب في الحكم . والشكل
الجمهوري للدولة ، والنظام الديموقراطي للحكم اللذان
يؤمنان هذه المشاركة هما عنده الشكل والنظام المفضلان .
بل إنه ينفي أن تتوفر الحرية إلا في الجمهورية . ويعتقد
ان القوانين التي تصون الحرية تنبثق من تصارع الجماهير
مع الاقليات المتسلطة . وقيام القوانين على الأمن والحرية
يحبب الدولة الى الشعب ، لأنها بذلك تقدم له ما يرغب
به فيتعزز التجاوب بين الشعب والدولة ، وتقوى « الروح
العامة » لدى الشعب . وكل هذا لا يمكن أن يحدث إلا
في دولة جمهورية . لأن الشعب يخاف الحاكم الفرد
المستبد او الأمير اكثر مما يتجاوب معه . والحاكم الفرد
لا يسن القوانين لخير الشعب أو لصون حريته بل لارضاء
شهواته . ثم ان الحاكم الفرد يغلب اهواءه في اختيار
معاونيه وموظفي الدولة ، بينما يصعب اقناع الشعب
باختيار غير الأكفاء . ويذهب مكيافيلي في ايمانه بالشعب
الى حد التأكيد بأن الجماهير هي اكثر حكمة وثباتاً من
الامراء » واذا بدت متقلبة ومتحولة ، إلا أن الامراء
هم اكثر تقلباً وتحولاً . ولذلك لم يكن من العبث القول

« .. بأن صوت الشعب هو صوت الله » .. وإذا لم يكن
بد من قيام حكم الفرد ، فعلى الأمير الحاكم أن يدرك
أن اقوى قلعة لصيانة ملكه هي محبة شعبه له » .

ويعني مكيافيلي من اهمية الحرية ايضاً في دفاعه عن
فكرة استبدال جيوش المرتزقة المأجورين بجيوش المواطنين
المجندين ، فيؤكد أن الذين يتمتعون بالحرية ويقيمونها
هم الذين يمكن أن يكونوا جنوداً اشداء . وإذا كان
الأقدمون في روما احسن حالاً من معاصري مكيافيلي ،
فذلك لأنهم كانوا اكثر حرية ، بينما يعيش ايطاليو القرن
السادس عشر في العبودية ، وهم يعانون اسوأ نظم الحكم :
النظام الفردي والاستبدادي هذا النظام الذي لا يصلح
إلا للشعوب الفاسدة . واذا كان هذا النظام وفقاً لنظرية
مكيافيلي حول تعاقب الانظمة الدوري ، مرحلة حتمية ،
إلا أن حلوله يعني وجود الشعب في أحط درك : درك
الانحلال .

يكاد القارىء لا يصدق أن هذه الافكار المقدسة
للحرية والجمهورية والشعب تصدر عن مكيافيلي الذي
سودت صفحته حتى الآن بمبررات الاستبداد والظلم
والتعسف ، والكذب والخداع والمراوغة ، والذين لم
يعرفوا عنه إلا هذه الصورة هم الذين قرأوا كتابه « الأمير »
لا « المقالات الرومانية » ، مع أن هذا الأخير هو الذي

يحوي كامل فلسفته للحكم ، بينما لا يحوي « الأمير »
إلا الجزء اليسير منها المتصل بوسائل الحاكم المستبد أو
الأمير . ان مكيافيلي يعتبر مثل هذا الحاكم كأخر سهم
في كنانة شعب دب فيه الفساد وتسلط عليه البرابرة .
وأما إذا خير الشعب وخير مكيافيلي فالخير في الحكم
الجمهوري الذي تسود فيه حكمة الشعب لا أنانية الفرد
المستبد . لقد أعجب الحكام والكتاب الاستبداديون بكتاب
« الأمير » لما فيه من تكريس لمكيافيلية كانت فيهم من
قبل ومن بعد ان يكون مكيافيلي ، فروّجوا لهذا الكتاب
وطمسوا معالم الكتاب الأهم ، ولو قرأنا اليوم « المقالات
الرومانية » بقدر ما قرأنا حتى الآن « الأمير » لبدا لنا
مكيافيلي أعظم بكثير مما عرف حتى الآن ، ولا اعتبر
أحد مفلسفي الحرية بدل أن يعتبر لا شيء إلا المفلسف
للاستبدادية والوصولية السياسية فالى مطالعة هذا الكتاب
وأحداث هذا الكشف ، ندعو كل قارىء عربي .

الدولة الحديثة

بين التخطيط (التصميم) والحرية

اخذت فكرة التخطيط تغلب في القرن العشرين في نشاط المؤسسات العامة والخاصة : واتجهت اكثر الدول ومنها الدول العربية نحو انشاء وزارات ومجالس للتخطيط العام . ويتطلب منا هذا التطور الهام في التفكير الانساني والعربي ، ان نحاول تفهم الاسباب التي أدت الى نشأة التخطيط ، وان نتبين فلسفته وأهدافه : ولا نقصد الآن الإحاطة بالموضوع احاطة شاملة ، بل الالمام به إلمامة خاطفة ، تعطينا فكرة واضحة عنه ، تساعدنا على تقدير ما سيكون له من آثار في مستقبل حياتنا العامة والخاصة .

وتزداد اهمية الموضوع حين ينظر اليه من ناحية علاقة التخطيط بالحرية : ذلك لأن الفكرة التي غلبت على الدولة الحديثة في القرن التاسع عشر هي الفكرة « الليبرالية » القائلة باطلاق حرية الفرد الاقتصادية ، وقد اظهرت

اختبارات القرن التاسع عشر والقرن العشرين بطلان هذه الفكرة .

وقام بمهاجمتها الشيوعيون والاشتراكيون والاشتراكيون الوطنيون . كما تصدى لنقدها التخطيطيون ، العقائديون منهم والعمليون .

والتخطيطيون العمليون يؤكدون ان التخطيط يقدم التنظيم اللازم للنشاط الاقتصادي بدون أن يقضي على الحرية الفردية . فقد يحد منها ولكنه لا يستأصلها . والتوسع في تفهم حقيقة التخطيط يساعدنا على ان نعرف ما اذا كانوا على حق في اعتقادهم هذا أم لا ؟

يعرف التخطيط بصورة عامة بأنه « .. محاولة للقيام بعمل يرضاه العقل مقدر لتحقيق هدف معين .. » وإذا شئنا أن نكون اكثر تخصيصاً عرفنا التخطيط بأنه « هدى لضروب النشاط الاقتصادي تقوم به اداة عامة ، تعتمد خطة ، تعين فيها العملية الانتاجية المراد تحقيقها في فترة محدودة ، تعييناً كيفياً وكمياً » . وهذا التعريف الاخص وان تعذر فهمه على حقيقته إلا على ضوء التعريف الاول الأعم ، إلا أنه يبين لنا لماذا غلب على حديث التخطيط والحرية حتى الآن الطابع الاقتصادي ، ولماذا كان اكثر الذين أثاروه او عالجوه في الغرب او في الشرق ، واكثر

الذين تعرضوا له في العالم العربي ، على قلتهم من الاقتصاديين .

أما الحرية فهي موضوع رئيسي من موضوعات علم السياسة ، ان لم تكن موضوعه الرئيسي وآخر من ذكرنا بهذا الاستاذ الالماني فرنز نيومن Franz Newnann في كتابه عن الدولة الديموقراطية والدولة السلطوية The Democratic & The Autoritarian State Facts إذ يقول فيه ، في التمييز بين علم الاجتماع وعلم السياسة ، بأن الأول يتناول الوقائع بينما يتناول الثاني الحقيقة . وحقيقة النظرية السياسية الحرية السياسية . « والتخطيط لا يمكن أن يقع إلا في سياق سياسي معين. وعلى المخطط أن يكيّف نفسه دائماً وفقاً للاحوال الاجتماعية ، والقوانين السياسية للبلاد التي يعمل فيها . بل ان القدرة على التمييز الصائب بين التخطيط الخاص والعام هي فن رجل الدولة الأعلى » .

ويعني هذا أن بحث علاقة التخطيط بالحرية في الدولة الحديثة هو بحث علمي اقتصادي سياسي . بل انه يستثير موضوعات تتعلق بعلمي النفس والاجتماع . ذلك لأن جوهر فكرة التخطيط يتصل بقدرة الانسان على أن يتنبأ تنبوءاً علمياً بالمستقبل . فهل يقدر الانسان بالفعل على هذا التنبوء ؟ ان فلسفة التخطيط تفترض قدرة الانسان عليه بفضل الوسائل الخارقة التي وضعها العلم الحديث تحت تصرفه . ولكن الاولى بنا ألا نسلم تسليماً مطلقاً

بهذه القدرة . وان ندع مجالاً ما لما قد يعجز عنه الانسان .
فعملية التخطيط تشبه الى حد بعيد في نظرنا رحلة السفينة في البحر . فالعلم يمكن الملاح من أن يعرف معرفة يقينية متى يبدأ ومتى ينتهي، اين يبدأ وأين ينتهي، وكيف يبدأ وكيف ينتهي . والعلوم والادمغة الالكترونية والمعادلات الرياضية تمكن المخطط من الاحاطة الى حد بعيد بجميع العناصر الحالية والمقبلة للعملية الانتاجية . ولكن التخطيط كالسفينة المنطلقة ، معلق ما بين الانسان والطبيعة . ووعي الحدود والمفاجاءات هنا لا يقل اهمية عن وعي الامكانات والمتوقعات ، ولذلك كان الأفضل اعتبار التخطيط عملية تعقيلية لا عملية صرفة . انها كما يقول الاستاذ روموف ، ليست بلائحة ارقام « بل وجه حي وعملي من وجوه النشاط لملايين البشر » والأفضل أن يظل العقل بروءياه الشاملة المتصلة المبصرة لمواطن الصواب والخطأ سيد العملية .

وتبرز أمامنا الآن مسألة أبعاد التخطيط وحدوده .
فهل تشمل هذه الأبعاد حياة الانسان كاملة او اجزاء منها دون الأخرى ؟ لقد اختلفت المواقف حتى الآن تبعاً لاختلاف الاديولوجيات والانظمة السياسية والتجارب التاريخية والامكانات والحاجات السائدة . فيعتقد بعض المفكرين أن التخطيط لا يكون جدياً ، اذا لم يستهدف تغيير طبيعة الانسان أو شخصيته او محيطه . ويرى هوءلاء

ان المصلح الاجتماعي يمكن أن يرمي من التخطيط لأغراض متنوعة ، منها تغيير حياة الانسان الخلقية والسياسية . والتنظيم ، اذ يحد من حرية التنافس الاقتصادي ، برفع مستوى سلوك البشر ، ويحل المحبة محل التباغض الذي يشيعه التنافس . ويعتقد مفكرون آخرون أن التخطيط يجب أن يقتصر على تغيير نوع الاقتصاد السائد ، أو على صيانة قيم عزيزة علينا . وهناك رأي ثالث يحدد ابعاد التخطيط من خلال أسباب نشأته . ويعتقد أصحاب هذا الرأي بأن التخطيط نشأ في الدول الديموقراطية الرأسمالية وليد الأزمات الاقتصادية ، والغرض منه هو تأمين ما يعرف بالاستخدام الكامل لليد العاملة . ولا يوافق العالم الاجتماعي « مانهايم » على هذا التحديد ، بل ينشد من التخطيط اقامة نظام اجتماعي جديد قوامه الحرية الحقيقية . ويذهب دعاة الديموقراطية الاقتصادية في نشرتهم حول الاقتصاد والانسانية ، الى أن غرض التخطيط تصيير الاقتصاد في خدمة الانسان بدل أن يكون الانسان عبداً له . ومؤداه الأخير انتصار الانسان الكامل على الانسان ذي الأبعاد المادية . ونحن نعتبر أن جميع هذه الافكار انبثقت الى حد بعيد عن النظرية القائلة بأن اي تغيير حقيقي في حياة الانسان او نفسيته او شخصيته لا بد أن ينبثق من تغيير منسبق في حياته الاقتصادية . ولذلك استهدف التخطيط بصورة عامة ، على تعدد ابعاده الغائية

التي ذكرنا ، اول ما استهدف ، تغيير حياة الانسان الاقتصادية وتحسين ما يقع تحت تصرفه من وسائل أو أساليب او مؤسسات الانتاج . وارتبطت الغايات الأخرى الى حد بعيد بهذه الغاية الأولية .

وجاء هذا الارتباط اكراهياً لا اختيارياً ، لأنه إذا كان هناك اتفاق عام على تحسين قدرة المجتمع على الانتاج ، إلا أنه لم يتحقق بعد الاتفاق على كيفية هذا التحسين ، أو على ملابساته وعواقبه ، أي أننا نواجه هنا بعد الاختلاف على ابعاد التخطيط الغائية الاختلاف حول ابعاده الشكلية .

ونحن نعتقد انه يتعذر على الباحث العلمي أن يضع أبعاداً شكلية عامة واحدة للتخطيط لبلاد تختلف في مستوياتها الاقتصادية وأحوالها الاجتماعية والتربوية . ولكننا مع ذلك على يقين بأن الدولة في مفهومها الرأسمالي الاقتصادي الكلاسيكي لم يعد لها وجود ، ولم يعد للمفهوم الليبرالي الحر في صورته المبالغ فيها من وجود في حياة اية دولة من الدول . فالدولة لا بد وأن تتدخل بشكل ما في النشاط الاقتصادي . ووجودها هو في حد ذاته نتيجة او سبب لوضع ما او تصور ما للنشاط الاقتصادي . فلم يعد يجوز اذاً أن تطرح باسم الحرية ، قضية تدخل الدولة او عدم تدخلها ، بل أن تطرح كيفية هذا التدخل ، ليأتي الخير

للشعب بكامله . والتدخل التخطيطي هو اكثر صور التدخل تعقلاً ، ولكن الأخذ به على مبرراته العلمية والغائية التي لا يمارى فيها ، لا يحل مسألة العلاقة بين الدولة والحرية أو بين التخطيط والحرية ، اذا اعتبرنا الدولة هي الأداة الوحيدة القادرة على التصميم الواسع البعيد المدى ، الذي قد تضحى فيه اعتبارات عاجلة في سبيل غايات عامة نبيلة آجلة .

ان اسئلة كثيرة تتدافع في اذهاننا لدى هذه المرحلة من البحث اهمها ما هو معنى ومفهوم وماهية الحرية التي نريد من التخطيط ألا يتجاوزها ، وهل هي حرية واحدة او مجموعة من الحريات ؟

وما هو الحد الافضل بين حقل التخطيط وحقل الحرية؟
ومن هو صاحب الحق في تعيين هذا الحد ؟

وهل يسوغ لنا تجاوز الحريات السائدة مقابل الوعد بحريات آجلة اكثر خصباً وفعالية منها ؟

ونظراً لأن حرية التفكير ، وحرية التقرير في النظام الديموقراطي تؤديان بالضرورة الى الاختلاف على هذه الحدود ، فقد رأى اكثر العلماء الذين عالجوا موضوع التخطيط مداورة هذه الصعوبة أو الصعوبات المبدئية ريثما

يهتدي الى حل أو حلول لها . ويكون هذا بأن تفوض الدولة بالتخطيط في الحقول التي يجري اتفاق عام على اعتبار التخطيط فيها ضرورة عام أو واجباً أو التزاماً لا يتعارض مع الحقوق الفردية الاساسية . فتضع الدولة مثلاً مخططات لاستثمار طاقات البلاد المائية او الكهربائية أو لبناء مدن جديدة أو لاقامة شبكة عامة من طرق المواصلات او تضع تصميماً عاماً لزيادة القدرة على الانتاج الاقتصادي أو أن تضع تصميماً عاماً لرفع مستوى الشعب التربوي . وكل هذه مجالات يمكن الاتفاق على أن تدخل الدولة بالتخطيط فيها أفضل من عدم تدخلها . أما المجالات التي يتعذر الاتفاق عليها فانها تترك خارج نطاق نشاط الدولة التخطيطي الذي يجب أن يقتصر على الحقول التي يتفق على لزوم التخطيط فيها ، وترك ما سوى ذلك من حقول لحرية الفرد ، أو لمسؤولية هيئات اخرى غير الدولة .

حقوق المواطن الاجتماعية

إن وعينا حقوق المواطن وواجباته الاجتماعية رهين « بوعينا الكامل لحقوق الانسان وواجباته » . فالمواطنية هي علاقة فارقة تنم عن علاقة الانسان بكيان سياسي معين ولكن انسانيته تنم عن علاقته بكل ما هو كائن وما هو صائر . وبقدر ما يصبح تصورنا للمحتوى الانساني كاملاً ، تصبح المواطنية اخصب وأغنى ، وتصبح أدنى الى المفهوم الاجتماعي لحقوق المواطن وواجباته . ويوم تتطابق مواطنية الفرد وانسانيته تطابقاً حياً اميناً ، نصبح ادنى ما نكون لمدنية الفارابي الفاضلة ، التي يشيع فيها الكمال وتعم السعادة .

ولو شئنا تعريف تاريخ الانسان على ضوء ما بلغنا اليوم من وعي اجتماعي لتصورناه ملحمة صراعه مع الطبيعة ، ومع المجتمع ، ومع نفسه ، ليحافظ على حياته ، ويحسنها ، وليستطيع أن يحقق غاية وجوده تحقيقاً كاملاً ،

بانتهاز فرص متكافئة له ولغيره على السواء ، . . يكون من تفاوت بين انسان وانسان إلا الذي يقضي به تنوع المواهب ويرضاه كل الناس .

وحق الانسان في تحقيق غاية وجوده تحقيقاً حراً وكاملاً وسعيداً ، هو حق كياني مطلق ، اي أنه الحق المتصل بوجوده ، من حيث هو انسان ، والذي تنبثق منه حقوقه الاخرى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

وبالرغم من أنه بوسعنا أن نجد معالم مطردة تدل على وعي هذه الحقيقة في كل عصر ، حتى في عهد الفراعنة والبابليين والفينيقيين ، إلا أن وعينا إياها في العصر الحاضر هو اعمق وأوسع وأشمل من وعيها في أي عصر مضى . لقد كانت العصور الماضية عصور الملك السيد ، او المدينة السيدة ، أو الامبراطور السيد ، أو الخليفة السيد ، أو الأقطاعي السيد ، أو الأمير السيد ، أو الشعب السيد ، ولكن عصرنا هذا هو عصر الانسان السيد ، بحقوقه الكيانية أي السياسية والاجتماعية معاً . وسيادته السياسية تعني مشاركته الفاعلة في تقرير مصير مجتمعه ، وسيادته الاجتماعية تعني مشاركته العادلة في ثروة مجتمعه ، وما لم تتوفر له المشاركتان معاً ، فانسانيته مجتمعة انسانية غير كاملة .

والانسان السيد سيادة سياسية هو المواطن في دولة ذات نظام ديموقراطي قوامه حق الفرد في اختيار حكامه بالانتخاب العام . فمن شأن هذا الانتخاب أن يجعل من المواطن او الناخب الحاكم الحقيقي في بلده ، ويجعل من الحاكم ممثلاً للمواطن في وظيفة اجتماعية يختاره لها بملء إرادته . وهو نظام اتخذ اشكالاً متنوعة في الماضي والحاضر ، ولكنها كلها تتفق في اعتبار الحكام مفوضين من الشعب يتولون مسؤولية الحكم فيه .

فالحكم ليس امتيازاً أو حقاً أو منحة لأي منهم بل هو واجب عام اسند اليهم ، وهو وديعة أمنهم عليها الشعب ، لا ليستمتعوا بها ، أو يتصرفوا بها كما يشاؤون ، ولكن ليحملوها سدته للخير العام .

وقد جاء هذا الحق وليد ثورات انسانية متتالية بدأت في الشرق الادنى وبلاد اليونان وتتابعت بانكلترا واميركا وفرنسا والاتحاد السوفياتي ، وانتشرت منها الى انحاء آسيا وافريقيا ، حيث تحتدم اليوم عملية ثورية متصلة ، غيرت وجه العالم ، وخلقت التاريخ الحديث خلقاً جديداً . وقد داخل هذه الثورات عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية . ولكن نتائجها قبل القرن العشرين كانت نتائج سياسية واقتصادية اكثر مما كانت نتائج اجتماعية . وكانت مغانمها تنصيب الأقلية اكثر مما تفيد الاكثرية .

والقرن العشرون هو قرن التحول من العمل لخير الاقلية الى العمل لخير الاكثرية . وهو قرن الانتقال من الاهتمام بسعادة فئة من المجتمع الى الاهتمام بسعادة المجتمع بكامله . ولذلك يسوغ لنا أن نسميه بقرن حقوق الانسان الاجتماعية . ويكفينا أن نذكر للدلالة على ذلك أن اعلانات حقوق الانسان او المواطن التي صدرت قبل القرن العشرين عن الثورات الانكليزية والاميركية والفرنسية كانت تتناول حقوقه السياسية دون حقوقه الاجتماعية . وأما اعلانات القرن العشرين الدستورية والوطنية والدولية ، فانها لا تذكر الحقوق الاجتماعية فحسب ، ولكنها تقدمها على الحقوق السياسية .

وقد جاء هذا التحول من السياسي الى الاجتماعي نتيجة تغييرات علمية واقتصادية وفكرية متصلة ببعضها البعض . فالتقدم العلمي البالغ ربط العالم بشبكة رائعة من المواصلات البحرية والبرية والجوية صيرت القارات كلها عالماً واحداً . وها هو اليوم في العهد الذري الجديد على وشك نقل الانسان للقمر ، وتصيير الكواكب كلها مجالاً حيوياً واحداً لنشاط الانسان . وادى التقدم العلمي أيضاً الى تنظيم سلطة الانسان على الطبيعة تنظيماً عقلياً جديداً ، نشأت عنه الصناعة مفخرة العصور الحديثة ، فأدى نشوؤها الى انبثاق الطبقة العاملة . وأدت الحاجة

الى المواد الاولية والأسواق الى ارتباط البلاد المنتجة والمستهلكة ببعضها البعض ارتباطاً عضوياً لم يعرف التاريخ له مثيلاً من قبل . ونشأت في ظل هذا التطور فكرة اعتبار العامل المقدم للجهد اللازم للانتاج خالق التاريخ . وانتشرت الحركات الرامية للمحافظة على حقوق العمل . فكانت نشأتها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر هي منطلق التحول في التفكير من حقوق الانسان السياسية الى حقوقه الاجتماعية .

والمهم في هذا التحول الحضاري الحديث هو أنه قلب فكرة الترابط الانساني والاجتماعي من فكرة مثالية أو خلقية الى حقيقة حياتية ، فأصبح مصير منتج النسيج في بريطانيا — أحب ذلك او كره — مرتبطاً بمصير الفلاح زارع القطن في الهند . واصبح مصير مستهلك السكر في الولايات المتحدة رهيناً بمصير العامل في مصانع قصب السكر في كوبا . وأصبح مصير اربعين بالمائة من طاقة اوروبا الغربية الصناعية رهيناً بعمل موظف مصفاة البترول في طرابلس ، وبجهد العامل العربي الكادح لاستخراجه في كركوك او الظهران أو الكويت .

فاشتد الترابط الاجتماعي داخل كل بلد على الصعيد الوطني واشتد بين كل بلد وآخر وكل قارة والاخرى على الصعيد العالمي . ولكن الترابط الاجتماعي ظل شيئاً

آخر غير التضامن الاجتماعي . والترابط هو نتيجة حتمية اقتصادية للتحول الحضاري العلمي الخارق . ولكن التضامن هو وعي روحي اختياري لنظام العلاقة الجديدة الذي يجب أن يقوم بين انسان والآخر في ظل هذا الترابط وهو إدراك لما يمكن أن يسمى بحقوق الانسان ، وواجباته الجديدة في نطاق التنظيم الاقتصادي الجديد .

ذلك أن الأقلية التي صنعت هذا الترابط الانقلابي كانت هي بالطبع الأقدر على استغلاله لخيرها بدل أن تسخره لخير كل انسان . فنجم عن ذلك نشوء اقلية مستأثرة بالثروة والحكم داخل كل بلد ، وفي البلاد التي ادخلت تحت سلطانه فهي رأسمالية في الداخل واستعمارية في الخارج .

ولكن الانقلاب الانتاجي الصناعي الذي مكن لها السلطان قوّض هو نفسه اركان هذا السلطان . لأن ما رافق هذا الانقلاب من تعبئة شاملة لطاقات المجتمع الانتاجية في أوقات السلم والحرب أدى الى انتشار الوعي في كل طبقات المجتمع والى إشعار من يعرف بالرجل العادي او العامل البسيط او الانسان المستضعف كما ندعوه نحن بالعربية ، بأنه هو القاعدة الحقيقية لهذا الهرم الانتاجي الضخم . فاكتسب من القوة ما لم يكن له من قبل في أي دور من أدوار التاريخ ، وأصبح المهم انصباب هذه

القوة في نظام حقوقي جديد ، أي تحول العلاقات الجديدة الى حقوق سياسية واجتماعية جديدة .

وسبقت الحقوق السياسية كحق الانتخاب الحقوق الاجتماعية الى الظهور ، لأنها مكنت الطبقة الاقتصادية الجديدة الناشئة من انتزاع السلطة من الملوك والحكام المستبدين . فأقر حق الانتخاب بادىء ذي بدء مقيداً بنسبة معينة من الملكية والثروة . ولم يكن من حق المحروم من الملكية او الثروة ان ينتخب وقامت وراء هذا الوضع الشاذ الفلسفة الليبرالية زاعمة أن اطلاق الحرية الاقتصادية كفيل في النهاية بفضل التقدم العلمي والاقتصادي المطردين باسعاد الجميع . فأظهر بؤس المحرومين المتزايد بطلان هذه الفلسفة . وبين أن اطلاق الحريات السياسية والاقتصادية لم يعن اكثر من نعيم الاقلية وجحيم الاكثرية . فبرزت ردود الفعل الاجتماعية والفكرية الرامية لتصيير العالم الجديد نعيماً للجميع .

وتراوحت ردود الفعل هذه بين الفوضوية القائلة بأن الانسان لن يستعيد انسانيته الكاملة إلا اذا قضى على جميع السلطات السياسية والاقتصادية التي تتحكم فيه ، والاشتراكية المثالية والعلمية التي تعتبر الملكية الفردية لوسائل الانتاج علة العلل ، وتعتبر تأميم وسائل الانتاج الشرط الاساسي لاسترداد الانسان لكرامته ، والنزعات

الاجتماعية الاصلاحية داخل الديموقراطيات الرأسمالية ، التي تنادي بإنصاف الطبقات المحرومة بتطوير النظـام الرأسمالي دونما حاجة للقضاء على الأساس الاجتماعي الاقتصادي الذي يقوم عليه ، اي الملكية الفردية .

ويمكننا أن نعتبر مفاهيم حقوق الانسان وواجباتـه الاجتماعية السائدة الآن وليدة تفاعل هـذه الاوضاع والفلسفات . وما تزال الاختلافات قائمة على مقدمات هذه الحقوق النظرية . واشكالها القانونية ، ومتطلباتها العلمية . ولكن الإجماع منعقد في الغرب والشرق وافريقيا واوروبا على أنها القوام الاساسي للحياة الانسانية الكريمة .

وقد تكرس هذا الإجماع على الصعيد الدولي في ادخال هذه الحقوق في اعلان حقوق الانسان الذي صدر عن الامم المتحدة وتكرس على الصعيد الوطني في ادخالها في صلب الدساتير الحديثة ، وخاصة تلك التي وضعت بعد الحرب العالمية الثانية . وتكرس ايضاً على الصعيدين الدولي والوطني فيما صيغ من اتفاقيات دولية ووضع من تشريعات داخلية لحقوق العمال وتنظيم علاقاتهم بأرباب العمل .

ولعل إعلان حقوق الأنسان الذي اشتركت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في صياغته ، وان لم

تصادق عليه برلماناتها بعد ، يمثل أوسع وأشمل تكريس لهذه الحقوق . وينبغي لنا أن ننوه قبل استعراض هذه الحقوق وتحليلها بأن كافة حقوق الانسان يمكن اعتبارها حقوقاً اجتماعية . لأن الحق وإن كان في مبدئه متصلاً بطبيعة الانسان وغاية وجوده ، إلا أن الاقرار به والمحافظة عليه عمل اجتماعي . كما أن الأنسان لا يمكن أن يتمتع به إلا في وسط اجتماعي . ويجعل هذا جميع حقوق الانسان السياسية والاقتصادية والثقافية حقوقاً اجتماعية . وهذا هو المفهوم الأعم للحق الاجتماعي .. وأما مفهومه الأخص الذي نستعمله هنا للتمييز بينه وبين سائر الحقوق ، فإنه يتصل بحقوق الانسان كمستهلك ومنتج ، ويتعلق بصورة خاصة برفاهه المادي . وقد حددت هذه الحقوق المواد الثالثة والعشرون والرابعة والعشرون والخامسة والعشرون والسادسة والعشرون من إعلان حقوق الانسان . وهي تنص اولاً بصورة عامة على أن لكل انسان — بصفته عضواً في الهيئة الاجتماعية — الحق في الضمان الاجتماعي ، وبأن يحصل على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللازمة لكرامته ولتنمية شخصيته تنمية طليقة ، وذلك بفضل المجهود القومي والتعاون الدولي مع مراعاة نظام كل دولة وموارد ثروتها .

ثم ينتقل الاعلان للتخصيص فيقول بأن لكل شخص

الحق في العمل والحرية في اختياره بشروط عادلة مجزئة ، كما أن له الحق في الحماية من البطالة ، وللجميع الحق – دون تمييز – في الحصول على اجر متساوٍ عن عمل متساو . ولكل من يعمل الحق في اجر عادل مجز يضمن له ولأسرته حياة تتفق مع الكرامة البشرية ، ويكمل عند الضرورة هذا الاجر بأية وسيلة من وسائل الحماية الاجتماعية . ولكل فرد الحق في ان يكوّن مع غيره نقابات وفي ان ينضم الى نقابات للدفاع عن مصالحه . ولكل فرد الحق في الراحة وفي أوقات الفراغ وبخاصة في تحديد معقول لمدة العمل وفي اجازات دورية بأجر . ولكل فرد الحق في مستوى من الحياة يضمن له ولأسرته الصحة والرخاء وبخاصة فيما يتعلق بالمآكل والملبس والمسكن والخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية الضرورية . كما أن له حق الضمان في حالة البطالة والمرض والعجز عن العمل والترمل والشيخوخة . وفي الحالات الاخرى التي يفقد فيها وسائل كسب قوته نتيجة لظروف لا دخل لإرادته فيها . وللامومة والطفولة الحق في المساعدة والاعانة الخاصة . وجميع الأطفال سواء المولودون منهم في الزواج أو خارج الزواج يتمتعون بنفس الحماية الاجتماعية .

هذه صورة مثالية لحقوق الانسان الاجتماعية كما نادى بها اعلان حقوق الانسان . ولا يغفل الاعلان التي

تقابل هذه الحقوق ، فينص في مادته الثلاثين على أن على الفرد واجبات نحو الهيئة الاجتماعية التي من الممكن أن تنمو فيها وحدها شخصيته نمواً حراً كاملاً . وتلزمه المادة نفسها بالقيود التي ينص عليها القانون لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحرياتهم واحترامها ، ثم لحماية مقتضيات الاخلاق الدقيقة والنظام العام والرفاهية العامة في مجتمع ديموقراطي .

ان تكريس هذه الحقوق والواجبات في وثيقة دولية كاعلان الأمم المتحدة لحقوق الانسان هو تتويج لخمسة آلاف عام من الجهاد الانساني في سبيل تحقيق حق الانسان لا بالحياة وحدها بل بالحياة الخيرة كما كان يقول فيلسوف اليونان ارسطو . ولتصبح هذه الحقوق حقائق حياتية يجب أن تصير شرعة العمل السياسي والاجتماعي في العالم كله . وهو أمر لم يتحقق بعد ، وليس يسير التحقيق . ويستثير تحقيقها ثلاث قضايا رئيسية وهي :

اولاً – النظام السياسي الافضل الذي يمكن أن تطبق في ظله .

ثانياً – النظام الاقتصادي الذي يؤمن الموارد اللازمة لهذا التطبيق .

وثالثاً – النظام العالمي الذي يكفل السلام والتعاون الضروريين لهذا التطبيق .

ولا يسعنا الآن الدخول في تفاصيل هذه الانظمة الثلاثة . ولكن كل ما نريد ان نقوله على ضوء الوعي الاجتماعي المتزايد والتقدم العلمي الخارق ، هو أن كل نظام سياسي أو اقتصادي ووطني أو علمي لا يتخذ تطبيق هذه الحقوق غاية له هو نظام فاسد ، ومصيره العاجل أو الآجل التهافت والانهيار . ثم ان العمل لتطبيق هذه الحقوق يتطلب من جميع الدول نهجاً اقتصادياً انمائياً جديداً . لأن الوضع الانساني الاقتصادي الراهن لا يمكن أن يؤدي لعدالة اجتماعية ترفع مستوى معيشة كل انسان أياً كان موطنه . وهذا يعني أن العمل للعدالة الاجتماعية ، وبلوغ الحقوق الاجتماعية كاملة يقضي علينا في الوقت نفسه بالعمل الضخم لانماء موارد الانسان الاقتصادية وزيادة طاقاته الانتاجية زيادة مستمرة ، وبأن يكون هذا العمل داخل كل دولة وبين مختلف الدول وفقاً لتصميم عام يتناول جميع حقول النشاط الاقتصادي ، ويستهدف زيادة الانتاج والانتاجية معاً .

فالعدالة الاجتماعية حق يقابلها واجب هو الانتاجية الاجتماعية .

وكما تفرض العدالة على المجتمع تأمين العمل لكل أفراده ، فانها تفرض على الفرد القادر تعبئة كل ملكاته لا للعمل فحسب بل لتحسين مستوى العمل . واذكر

هنا أن الأمم المتحدة سألت غاندي رأيه في اعلان حقوق الانسان فأجاب : « علمتني أمي التي كانت امية ولكنها كانت حكيمة بأن الحقوق لا تستحق ولا تصان إلا اذا انبثقت عن واجب ينجز انجازاً كاملاً » .

ولا نكون أهلاً لحق الحياة الا بقدر ما نقوم بواجبنا كمواطنين في هذا العالم وما نريده من كل منا هو الوعي الكامل لحقوقه وواجباته الاجتماعية كمواطن بل كانسان وعياً يكفل لنا ان نرى هذه الحقوق مطبقة في يوم قريب في العالم كله :

الاشتراكية

تجاه تحديات العصر الذري لفكر الانسان السياسي

الاشتراكية كنزعة انسانية للعدالة الاجتماعية تعود الى جذور بعيدة في التاريخ . فلدينا نص فرعوني يفاخر فيه الملك الآلاه قبل الفي عام من الميلاد ، بأنه وزع ملكية الهواء بالتساوي بين جميع عباده المواطنين بحيث يستطيع كل انسان أن يتنفس منه ما يتنفسه أخوه الانسان . ولكن الاشتراكية كفلسفة سياسية واقتصادية واجتماعية مترابطة وممنهجة هي وليدة القرن التاسع عشر ، وهي ابنة التفاعل بين النزعة الى العدالة الاجتماعية ، والنزعة الى الايمان بقابلية العلم لتفسير حياة الانسان الاجتماعية ، وقدرته على تغييرها تغييراً كلياً وفقاً لمتطلبات هذه العدالة .

وإذا اعتبرنا النزعة الى العدالة ، لتواتر بروزها في عصر بعد الآخر ، وفي جماعة بعد الاخرى ، مسلماً

طبيعياً من المسلمات القائمة في نفس الانسان ، إلا أن النظريات التاريخية والسياسية والاقتصادية التي يتبلور فيها هذا المسلم ، هي عرضة للتغييرات الناجمة عن التقدم في ميداني البحث العلمي الطبيعي والاجتماعي معاً . وقدرة أنصار العدالة على تعمق هذه التغييرات ، ومراجعة نظرياتهم على ضوئها ، هي مقياس لأهليتهم التاريخية ، لتصيير العدالة قيمة وجودية في فكر الانسان وحياته معاً .

والفلسفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي صاغها عقل الانسان في القرن التاسع عشر بما فيها الاشتراكية ، يواجهها الاعجاز الذري للنصف الثاني للقرن العشرين بتحديات لم تخطر في بال أي مفكر من مفكري القرن التاسع عشر ، مفكراً طبيعياً أو رياضياً كان أو اجتماعياً . فالانسان يكاد يصل الآن بفضل معارفه الرياضية والطبيعية الى القمر ، أي يكاد يخرق الفضاء الداخلي الى الفضاء الخارجي . انه يتجاوز عهده الارضي الى عهد كوني جديد . وفلسفات القرن التاسع وضعت للعهد الارضي . فهل يمكن الاكتفاء ببسطها بسطاً آلياً للعهد الجديد الأوسع ، أو أنه لا بد من استبدالها بفلسفات تكون اكثر استجابة للحاجات الجديدة ، واحسن انطباقاً على الظروف الكونية المستجدة ؟

ان تحديات العهد الذري الكوني لفكر الانسان السياسي

بعضها كلي عام ، وبعضها جزئي خاص ، ونعطي مثالاً على ما هو كلي عام التحدي المصيري لذات وجود الانسان . فالمفكرون السياسيون عامة ، والاشتراكيون خاصة ، تعرضوا في القرن التاسع عشر وقبله وبعده ، لمسألة السلم والحرب ، وتصور الاشتراكيون اشتراكيتهم الطريق الفعلي ، لدى تطبيقها تطبيقاً عاماً اميناً ، لتخليص الانسان من الحرب . ولكنهم على وعيهم العميق لويلات الحرب ، لم يكونوا بعد في حال تاريخية ، تحملهم على أن يروا ما بين السلم والحرب الخيار ، لا بين خسائر تقع او لا تقع في الانفس والأموال ، بل خياراً بين بقاء الانسان المهدد بالقنبلة الهيدروجينية او فنائه . ان الحرب لم تبلغ الحد الخطر لهذا الطوفان الافنائي إلا في حياتنا نحن . ولذلك أصبحت العلاقة بين اسبابها في نفس الانسان أو مجتمعه والحاجة الى ازالتها من الاثنين معاً ، اكثر تراجيدية ، واعم مصيرية ، واشمل وجودية مما كانت عليه في أية فترة اخرى من فترات التاريخ ، بما فيها بالطبع فترة نشوء الاشتراكية وغيرها من الفلسفات الاجتماعية في القرن التاسع عشر . وهذا مما يثير البحث بصورة خاصة ببعض صور الاشتراكية التي قبلت الحرب خاصة والعنفية عامة ، كوسيلة من وسائل التغيير العدالي المنشود . فالحرب او الثورة بدت لها في القرن التاسع عشر مجازفة في سبيل حياة اجتماعية أفضل ، ولكنها تبدو لنا في العهد الكوني

الذري الراهن ، مجازفة في سبيل فناء افضل ، فهل ينتج عن هذا ، لدى أهل الفكر السياسي ولدى الاشتراكيين العنفيين ، اعادة نظر أساسية في الحرب او الثورة كظاهرة وكوسيلة معاً ؟

إن واقع الانسان السياسي على الصعيد الدولي يبدو هنا ايضاً اسبق من فكره العلمي السياسي . فالدولتان الكبريان المالكتان لاوفر مخزون من طاقات الاهلاك الذرية يتلاقى رؤساؤهما ليعلنوا في موسكو وواشنطن ونيويورك . أنه لم يعد أمامهما وأمام البشر جميعاً مندوحة من استبعاد الوسائل العنيفة لتسوية الخلافات الدولية ، واستبدالها بالوسائل السلمية الاقناعية . ان هذا تطور سياسي دولي هو الى حد بعيد وليد التطور العلمي الذري . وليصبح تطوراً حقيقياً ، لا بد له من « تعقيد » وتجذير في فكر الانسان السياسي ، وفي تفلسفه السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، ولا بد لهذا التعقيد والتجذير أن يتناول الاشتراكية ، كما يتناول غيرها من الفلسفات فهل يتمكن الاشتراكيون في كل مكان من الارتفاع الى المستوى المنشود لهذا التحدي العلمي التاريخي ، أو أنهم يدعون الأحداث وحدها سيدة التغير الجاري ؟ (١)

(١) نشر هذا الفصل في العدد الاول من السنة الخامسة من مجلة العلوم

ولدينا مثل آخر على التحديات الكلية فيما يتصل منهم بمفهوم الملكية . فقد عالجت الاشتراكية بمختلف صورها هذا المفهوم اكثر مما فعلت اية فلسفة اجتماعية اخرى . ولكنها تناولته على الصعيد الداخلي لكل دولة اكثر مما تناولته على الصعيد الدولي . ونحن مدعوون الآن بغتة . وبدون استعداد علمي اجتماعي مسبق . لمعالجته لا على الصعيد الدولي فحسب ، بل على ما هو أوسع منه . نعني الصعيد الكوني . فهذه الكواكب السيارة وحدها ، مدعو لأن يؤدي واجبه في وضع الأجوبة السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية على هذه الاسئلة الناشئة عن آخر معجزات التقدم العلمي .

ولا يسوغ لنا التوقف في الحديث عن التحديات العلمية لدى خوارق الذرة ، وعواقب تفجيرها ، أو روائع الكواكب الاصطناعية فحسب ، فقد كشفت السنة الجغرافية ، التي نظمها علماء الارض ، عن خوارق وروائع اخرى يحاولها الانسان ، كمحاولات السيطرة على المناخ والطقس . وعلى المناطق الجليدية ، وعلى أعماق

= بتاريخ كانون الثاني ١٩٦٠ وفي هذه الاثناء اشتدت الدعوة لدى الاشتراكيين الماركسيين السوفيات لنبذ الاعتقاد بحتمية الحرب بين الرأسماليين والشيوعيين .

المحيطات والبحار واستخراج ما فيها من ثروات غذائية ومعدنية ، وكاستمرار السعي لاستخدام الطاقة الشمسية ، التي يقدر العلماء أن ما يبلغ الارض منها في ثمان واربعين ساعة ، يعادل كل ما يعرف الانسان من مخزون طاقة الفحم الحجري ، والبترول ، والشجر . وكل هذه امكانات ، تدلنا السرعة الخارقة التي يجري فيها التقدم العلمي ، على أنها قريبة التحقيق وهي كفيلة بإعطاء وجه جديد لحياة الانسان وبتغيير طبيعة العلاقات البشرية على مستوياتها الفردية والاجماعية والدولية ، تغييراً يواجه الفكر السياسي بتحد ثلاثي الابعاد لم يعرف له مثيلاً حتى الآن .

وكل هذه الامكانات تستثير هي ايضاً مسألة ملكية الموارد والطاقات الشمسية والاوقيانوسية ، أفتكون هذه الملكية للأقدر على استغلالها ، أو أن بالامكان أن تسخر هذه القدرة لخير جميع البشر ؟ وهل يمكن نقل مفهوم اشتراكية ملكية موارد الطبيعة ووسائل الانتاج من الصعيد الداخلي الى الخارجي ، بحيث تعقد الدول اتفاقات فيما بينها تؤدي الى ملكية انسانية عامة مشتركة للموارد والطاقات الجديدة التي يحاول العلم الآن الاهتداء اليها أو السيطرة عليها ؟ إن مسؤولية الاشتراكيين في كل مكان تبدو هنا ايضاً مسؤولية تاريخية عظمى . إنها الامتحان لمدى تحول النزعة الاشتراكية من كلمات من أفواههم الى حقائق

في انفسهم وسلوكهم . وهنا سبق الواقع الدولي الفكر السياسي في الاتفاق الذي عقدته الارجنتين ، واستراليا وبريطانيا، وشيلي، وفرنسا وزيلندا الجديدة ، والنرويج وبلجيكا ، واليابان ، وافريقيا الجنوبية ، والاتحاد السوفياتي ، والولايات المتحدة ، أي الدول المعنية بالمناطق القطبية للانتفاع المشترك بهذه المناطق ، أي لما يشبه الملكية المشتركة لها ، فهل يكون هذا الاتفاق نموذجاً يحتذى في الانتفاع بأغوار البحار وطاقات الشمس والخيرات المجهولة للكواكب المقصودة .

كتب للمؤلف

الكتاب	الناشر
الديموقراطية للرئيس ادوار بنيش (ترجمة من الفرنسية الى العربية)	نشر دار العلم للملايين
منظمة الامم المتحدة للدكتور بارين (ترجمة من الفرنسية الى العربية)	» » » »
الاونسكو (بالعربية)	
الوعي العقائدي »	» » » »
المفهوم الحديث لرجل الدولة :	نشر المكتب التجاري
الفدراليون العرب في السلطنة العثمانية (بالانكليزية)	نشر مكتبة جامباتن في امستردام

فهرست

الصفحة

الفصل الثالث :

القسم الثاني
دراسات علمية

انتهى طبع هذا الكتاب على
مطابع دارالكتب في بيروت
بطريقة مونوتيب
في آب (أغسطس)
١٩٦١

